

التجار الكارمية

وتجارة مصر فى العصور الوسطى

يعتبر التاريخ الاقتصادى والاجتماعى فى الآونة الحاضرة دون غيره من فروع التاريخ موضع اهتمام الجمهور والباحثين بعد أن أصبحت الشؤون الاقتصادية فى مقدمة الصوالم الإنسانية . والتجارة وهى تؤدى مهمتها الاقتصادية الجلية فى تبادل السلع وتداولها ؛ إنما تعتبر أداة من أدوات العمران الرئيسية . وقد تكون فى ظاهرها « شراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء » على حد قول ابن خلدون (١) ، لكنها تطوى فى ثناياها فرصاً للاتصال بين أجزاء العالم المختلفة . فالتجار فى العصور الوسطى — والكارمية من أهمهم — قد أسهموا فى بناء ذلك العصر بما نقلوا من الأفكار والآراء والعادات والأذواق فضلا عن السلع والمنتجات بين الشرق والغرب . وليس يخفى أثر ذلك فى خلق أسباب التفاهم والتقارب والوحدة بين حضارات العالم الوسيط رغم ما كانت تغفل بها الحروب والسياسات واختلاف الأديان والتقاليد والثقافة .

وقد أتيح لمصر أن تحتل مركز الزعامة فى العالم الإسلامى فى عصرى الأيوبيين والمماليك . وغنى عن البيان أن جوانب تلك الزعامة السياسية والحربية قد نالت قسطاً واضحاً من عناية المؤرخين وإنتاجهم وحن الوقت للكشف عن مكانتها الاقتصادية التى ساندت وظهرت مكانتها السياسية والحربية . ولا جدال فى أن التجار الكارمية كانوا دعامة من الدعائم الكبرى فى بنائها الاقتصادى وفى توطيد مركزها وتوكيد زعامتها بين الشرق والغرب فى ذلك الوقت .

(١) مقدمة ابن خلدون ج ٢ ص ٢٩٧ .

وربما كان من الصواب أن نبدأ بمناقشة الأصل في تسميتهم بالكارمية قبل تفصيل الكلام في تاريخهم . نقل كترمير ما قاله القلقشندي من أن هذا الاسم مأخوذ عن الكانم وهي منطقة من السودان الغربي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد ثم انتشر هذا الاسم بين من اشتغلوا بتجارة البهار بعد أن وقع فيه تصحيف واصبح كارم ^(١) . وقد أيد كترسير فيما نقل كثيرون . . أما الأستاذ ليمان فيفترض أن هذا الاسم قد أخذ عن متاجرهم نفسها ؛ إذ وجد أن كلمة Kuararima ، وهي لفظة أمهرية ، تفيد معنى الحبان وهو تابل من التوابل التي اشتغلوا بالتجار فيها ثم صحفت هذه الكلمة واصبحت كارم وأطلقت على هؤلاء التجار ^(٢) . والواقع أن الأستاذ ليمان محق إلى حد كبير في الشك في نسبة هؤلاء التجار إلى الكانم ! فالقلقشندي نفسه يثير الشك فيما رواه . فهو يقول إن لفظة الكارمي أو الكارمية وجدت في الدواوين هكذا ، ولا معنى لها في اللغة العربية . ومع ذلك فينبغي ألا ننسى أن صلة مصر بالكانم في العصر الوسيط ترجع إلى العصر الفاطمي على الأقل ، فقد جلب الشب آنذاك من بحيرة تشاد الى مصر كما سجل الإدريسي ^(٣) . وفي الوقت نفسه أراني مضطر إلى عدم التقليل من أهمية رأى كترمير بعد أن عثرت في كتاب لابن ماجد الملاح العربي المشهور ، أن طريق التجار لاستغلال الفلفل « قديماً » هو بلاد الكانم ^(٤) ؛ إلا أن الكارمية كما نعرفهم هم تجار التوابل وغيرها من سلع الشرق بين المحيط الهندي من البحر الأحمر ومصر . ولكن مهما يكن من شيء ، فليس لدينا ما يدل على أن تجار

(١) القلقشندي - ضوء الصبح المسفر ص ٢٥٣ و كارمي . Dozy : Supp. Dict. Ar.

راجع أيضاً حاشية محمد مصطفى زياده رقم ٢ في الجزء الأول من كتاب السلوك ص ٨٩٩ و

Wiet : Les Mosquées du Caire vol. I p. 89.

(٢) راجع W.J. Fischel : Ueber die Gruppe der Karimi-Kanflente. Ein

Beitrag Z. Geschichte des Orient-Handels unter den Orientalia VIII, 1936.

Mamluken وتعليق ليمان على هذه المقالة في مجلة . Orientalia VIII, 1936

(٣) الإدريسي - صفة المغرب والسودان ومصر والأندلس ص ٣٢ و ٣٩ - ٤٠ .

(٤) G. Ferrand : Instructions Nautiques et Routiers arabes et Portugais

des XVe. et XVIe. Siècles p. 76 B.

الكانم قد استقروا في مصر للتجارة في بضائع الشرق من توابل وغيرها إلا نص القلقشندي فحسب . وإذا كان الأستاذ ليمان يقترح أن تسميتهم ترجع إلى سلعة من سلعهم عرفوا بها وأطلق اسمها عليهم ، فينبغي أن أبرز بعض نقاط قد تساعد على تكوين فكرة جديدة صائبة . لقد كان في القاهرة سوق مشهور للعنبر أو الكارم وذلك لنفاق تجارته إذ « لا يكاد يوجد بأرض مصر امرأة وإن سفلت إلا ولها قلادة من العنبر » الأصفر أو الكارم . وإذا كان هذا الكارم إحدى السلع التي استجلبها الكارمية ضمن ما استجلبوه إلى مصر ، فمن الجائز أن ترد نسبتهم إلى هذه السلعة .

* * *

اتضح كيان الكارمية التجاري في عصر الدولة الفاطمية . والقلقشندي يلقى الضوء على هذه الفترة الغامضة من تاريخهم . إذ يذكر أن الفواطم قد أعدوا أسطولا بعيداب يتلقى به الكارم فيما بين عيذاب وسواكن وما حولها خوفاً على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب فيحميمهم الأسطول منهم . وكان عدة هذا الأسطول خمسة مراكب ثم صارت إلى ثلاث . وكان والي قوص هو المتولى لأمر هذا الأسطول وربما تولاه أمير من الباب ويحمل إليه من خزائن السلاح ما يكفيه ^(١) . ثم كان نجاح الأيوبيين في إقرار النفوذ المصري في البحر الأحمر ، وفي تنظيمهم شئون التجارة في اليمن وفي غيرها من بلدان ذلك البحر وموانيه كفيلاً باستقرار هؤلاء التجار ونموهم في تلك المناطق الإسلامية . إلا أن عظمتهم التجارية قد تجلت وتأكدت عند ما استجابوا للاتصال التجاري الهائل بين الشرق والغرب منذ القرن الحادى عشرم ، فأصبحوا التجار الرأسماليين المتوفرين على تجارة الشرق . ولكن قيام الحروب الصليبية ، وما أنتجت من صراع بين الشرق والغرب أثر تأثيراً عميقاً في تشكيل تلك الطائفة . ففي عصر الحركة الصليبية لمعت المشاكل الاقتصادية لمعاناً شديداً وأثرت في تاريخ مصر تأثيراً قوياً عميقاً بحيث انبثقت من مصر سياسة تجارية

الأحمر بعد أن سيطر على البحر المتوسط .

ولقد فطن صلاح الدين إلى هذه الأخطار الاقتصادية وإلى نتائجها الوخيمة فيما فطن إليه من أخطار الحروب الصليبية على مصر والشرق الإسلامي . يدل على ذلك مواقفه الحاسمة من أطماع الغرب في مصر : فهو الذى دافع عن الموانئ المصرية في البحر المتوسط ، وقضى على آمال الصليبيين في الاستقرار بمصر أو التغلغل منها إلى البحر الأحمر . كما طهر البحر الأحمر نفسه من سفنهم وأهدافهم وحطم فضلا عن ذلك آمال البيازنة — فيزا من أكبر القوى التجارية الأوروبية في البحر المتوسط في ذلك الوقت — في الاتجار بالقاهرة بعد أن كانوا قد حصلوا على موافقة الخليفة الفاطمي ، الظافر سنة ١١٥٤ م ، مع تخصيص فندق لهم بالقاهرة حيث يستقرون ويركزون نشاطهم التجاري^(١) . فلا غرابة إذاً أن يكون صلاح الدين محمد سياسة مصر التجارية وواضع أساسها وإطارها لبلوغ مصر أمالها التجارية القائمة على السيطرة والتحكم في ذلك الطريق الحيوى المار بأرضها ومجمل تلك السياسة أنه احتفظ بالبحر الأحمر بحراً إسلامياً خالصاً في الوقت الذى أتاح فيه كل الفرص الممكنة لتجار المستأمنين الفرنج كيما يحققوا جميع مشروعاتهم التجارية في موانئ مصر المفتوحة أمامهم على ساحل البحر المتوسط ؛ إذ كان صلاح الدين على يقين أيضاً بأن هؤلاء الغربيين ضرورة هامة من ضرورات توسع التجارة المصرية ونماء أسواقها ومكائنها ؛ وما يترتب على ذلك من رخاء لشعبه وتضخم مطرد لخزائنه هما أهم معول لتفوق مصر وتوكيد مكانتها الدولية . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى كان صلاح الدين في موقفه هذا إنما يستجيب للتطور التاريخي والتجاري في حوض البحر المتوسط الذى سيطرت عليه تلك القوى البحرية الأوروبية الجاهلية وعلى رأسها البناقية وجنوه وبيزا ومرسيليا وبرشلونة وغيرها .

فطاروف مصر إذاً وتوجيه العصر هى التى خلقت تلك السياسة التجارية التى لم تعرفها مصر في العصر البطلمي أو الرومانى أو البيزنطى القبطى . فلم يكن

هناك في تلك العصور جميعاً أى اتجاه يرمى الى الحيلولة ، دون وصول تاجر البحر المتوسط إلى البحر الأحمر . كما أن مصر الإسلامية قبل الحركة الصليبية لم تحل دون تغلغل التاجر البيزنطى أو التاجر الراذى « اليهودى » فى أرضها والوصول إلى البحر الأحمر (١) .

ولصلاح الدين وأسرته دور خاص فى تاريخ طائفة الكارمية . فعلى الرغم من ندرة المعلومات عنهم فى تلك الفترة من تاريخهم إلا أن دولة الأيوبيين وسياسة صلاح الدين هى التى حددت مستقبلهم - ويكفى دليلاً على ذلك أن تلك السياسة قد تركت لهم الميدان خالياً لينهضوا بالمشروعات التجارية الكبرى بين الشرق والغرب فى البحر الأحمر وفى مصر وفى الموانئ المصرية على البحر المتوسط حيث يهبط التاجر الغربى ليشتري سلع الشرق منهم . فلا غرو إذا قامت علاقاتهم بمصر الأيوبية على الثقة والتعاون التامين فى سبيل مستقبل تجارى زاهر . وليس فى هذه الحقيقة شىء من الغرابة إذا عرفنا أن أكبر محن هؤلاء الكارمية وأهم مرحلة حاسمة فى حياتهم إنما كانت فى عهد الدولة الأيوبية بعامته وفى عهد صلاح الدين بخاصة . والكارمية كتجار كبار متمرسين أدركوا أهمية عهد صلاح الدين فى تقرير مصيرهم بعد أن أحسوا خطر الفرنج وأطماعهم التجارية فى الشرق الإسلامى بوجه خاص وفى مصر والبحر الأحمر على الأخص . ولعل أكبر محنة امتحن بها الكارمية فى عهد الدولة الأيوبية إنما كانت فى عصر صلاح الدين نفسه ، وهى محاولات الصليبيين وحملاتهم على البحر الأحمر والطريق المؤدى إليه . ولا شك أن أهم هذه المحاولات (٢) هى المحاولة التى قام بها البرنس ارناط صاحب الكرك (٥٧٧ هـ / ١١٨١ م - ٥٧٨ هـ / ١١٨٢ م) (٣) ،

(١) ابن خرداذبه - كتاب المسالك والممالك ص ١٣٥ - ١٥٤ وابن الفقيه - مختصر كتاب البلدان ص ٢٧٠ - ٢٧١ والمقدسى - أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ص ١٩٩ وابن المقفع - تاريخ بطارقة الإسكندرية ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أبوشامة - كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٩١ وابن الجوزى - مرآة الزمان ج ٩ ص ٦٠٤ وابن واصل - مفرج الكروب ج ١ ص ٣١ و ٦٢ وابن أيبك - درر التيجان ج ٤ ص ٣٦٩ وابن قاضى شهبه كتاب الدر الثمين فى سيرة نور الدين ص ١٩١ .

(٣) أبوشامة - نفس المرجع ج ٢ ص ٣٥ و ٣٦ و ج ١ ص ٢٤٢ وابن واصل - نفس

وباءت بالفشل نتيجة لجهود صلاح الدين الحاسمة في استئصال الفرنج من البحر الأحمر والقضاء على خطرهم عليه. وما أوضح ما خاطب به صلاح الدين الخليفة العباسي في تصميمه وعزمه على إقرار النفوذ التجارى الإسلامى فى البحر الأحمر فى أيدى الكارمية حين قال إن انتصار الأسطول الصليبي « القاصد سواحل الحجاز واليمن » معناه أن « يمنع طريق الحاج عن حجه . . . ويأخذ تجار اليمن وكارم عدن، ويلم بسواحل الحجاز » ^(١). ولم يتم الصليبيون بعد ذلك بمحاولة للوصول إلى البحر الأحمر عن طريق مصر والشام بعد فشلهم الذريع الذى منوا به فى تلك المحاولات وبعد أن طردهم صلاح الدين من الكرك ومن مصر من قبل وتمكن فى النهاية من حصر أهم نشاط لهم على شريط ضيق على ساحل الشام كما حدد نشاطهم التجارى على موانئ مصرية معينة على البحر المتوسط .

والدولة الأيوبية كانت حريصة مخلصه فى تأكيد نفوذ الكارمية فى البحر الأحمر وفى تشجيعهم على التوسع فى مشروعاتهم التجارية وتحقيق ما يصبون اليه من وراء كفاحهم الاقتصادى فيصبحون أهم طبقة تجارية فى الإمبراطورية المصرية . كما أن الكارمية من ناحيتهم يعون هذا الاتجاه من جانب الدولة ويقدرونه حق قدره ويسهمون لأجل ذلك فى الإبقاء على فتوتها وقوتها . حدث فى سنة ٥٧٧ هـ (سنة ١١٨١ م) - وهى نفس السنة التى هاجم فيها الفرنج عيذاب والتجار فى البحر الأحمر - أن وصل تجار الكارم من عدن إلى عيذاب فحصل منهم صلاح الدين « زكاة أربع سنين » ^(٢) . وأن يطالبهم صلاح الدين بتلك الضرائب دفعة واحدة وأن يقوم هؤلاء الكارمية بالوفاء بها دون احتجاج أو تدمير إنما يدل أولاً على طاقتهم المالية ، ثانياً على تقديرهم السليم لمصالحهم التجارية ، وبخاصة توطيد أقدامهم فى ميدان التجارة المصرية فى تلك

المرجع ج ١ ص ٧٥ وابن الجوزى - نفس المرجع نشر (Jewett) ص ٢٣٥ - ٢٣٦ والذهبي - دول الإسلام ص ٦٦ وابن أبيبك - نفس المرجع ج ٤ ص ٣٧٤ والمقرئى - السلوك ج ١ ص ٧٩ والصغدى - الوافى بالوفيات ج ٥ ص ٦٤٨ والعينى - عقد الجمان المجلد ٥١ ص ٦٤٧ - ٦٤٨ والقلقشندى - صبح الأعشى ج ١٣ ص ٨٥ - ٨٦ ج ٣ ص ٣٩٢ .

(١) أبوشامة - نفس المرجع ج ٢ ص ٣٦ و ٣٧ وابن شداد - سيرة صلاح الدين ص ٣٧ .

(٢) المقرئى - السلوك ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ .

المرحلة . وليس غريباً أن يؤدى الكارمية زكاة أموالهم عن طيب خاطر للسلطان الذى يرعى مصالحهم ويسهر على توطيد مركزهم الاقتصادى بين الشرق والغرب بل ويذود عن هذا المركز فى نفس تلك السنة ليقضى على أكبر محاولة أقام بها الصليبيون للتوسع فى البحر الأحمر . وفى سنة ٥٧٩ هـ (سنة ١١٨٣ م) أى فى السنة التالية لانتصار صلاح الدين على حملة البرنس أرناط فى البحر الأحمر تولى تقي الدين عمر بن أخى صلاح الدين حكم مصر نيابة عنه^(١) . وهذا الحاكم هو الذى بنى للكارم فندقهم العظيم فى القسطة على شاطئ النيل حيث ترسو مراكبهم المحملة بسلع الشرق وأهمها التوابل . وقد أوقف هذا الفندق على « سكن الكارم »^(٢) . وبذلك يستقر نشاط هذه الطائفة لأول مرة فى داخل الأراضى المصرية بل وفى قلب مصر ، ومن فندق موقوف على جهودهم التجارية . وبعد ذلك كان طبيعياً أن ينتظم نشاطهم فى مصر وأن تعدلهم الفنادق أو بينها لاستقبالهم واستقرارهم فى قوص والإسكندرية خاصة^(٣) — والفندق هو قمة ما وصلت إليه طاقة المشروعات التجارية فى مصر الأيوبية والمملوكية وذروة ما وصل إليه اجتهد القوامين على التجارة حكومة وتجاراً .

وقد كانت هذه الطائفة القوية المتأسكة من التجار المسلمين كما تدل المصادر المعاصرة . ومن أراد أن يصبح منهم كان عليه أن يدخل الإسلام وأن يستقر فيه . ولم يوجد فى صفوفهم يهودى واحد^(٤) ؛ وإن قبلوا اليهودى الذى يسلم ويظل على إسلامه . وبذلك ضم هؤلاء الكارمية إلى خبرة التاجر المسلم خبرة التاجو اليهودى الذى يسلم ويتوارث أبناؤه تجارة الكارمية صناعة والإسلام ديناً .

(١) أبوشامه — الروضتين فى أخبار الدولتين ج ٢ ص ٥١ .

(٢) ابن دقماق — الانتصار بواسطة عقد الأمصار ج ٤ ص ٤٠ و ٣٥ .

(٣) راجع النويرى — نهاية الأرب مخطوط رقم ٥٥١ معارف عامة المجلد ٢٧ ص ٢١ — ٢٢ .

(٤) انظر ما قاله Strauss : History of the Jews in Egypt p. 197

وراجع أيضاً ترجمه التاجر الكارمى الذى كان يهودياً ثم أسلم فى السلوك ج ٢ ص ١٣٣ والنويرى — نهاية الأرب مخطوط رقم ٥٩٢ معارف عامة ج ٤ ص ٦٢ وابن حجر — الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ وابن تغرى بردى — النجوم ج ٩ ص ٢٢٩ والمنهل الصافى ج ٢ ص ٤٥٧ والعينى — نفس المرجع المجلد ٦١ ص ٢٠ — ٢١ .

هذا فضلاً عن تجربة التاجر العباسي المسلم الذي استوطن مصر بعد الانحلال الذي أصاب قلب الدولة العباسية .

ولعل أول سؤال يتبادر إلى الذهن بعد ذلك يهدف إلى معرفة السبب في تمسك هؤلاء التجار بالإسلام أساساً لوحدتهم وعصبيتهم ، وأعمق تقليد لبقائهم . لقد بدأ التاجر الكارمي نشاطه في البحر الأحمر في العصر الفاطمي في الوقت الذي تمتع فيه اليهود بالنفوذ التجاري الكبير في داخل مصر ؛ وما يحذر تفهمه من وجهة النظر الاقتصادية أن ارتباط المسلمين والقبط بالأرض والزراعة ، والإدارة المالية قد أتاح الفرصة لارتفاع أهمية اليهود في التجارة المصرية . كما نلاحظ أيضاً أن احتفاظ التاجر الكارمي أو المسلم بنشاطه الممتاز في البحر الأحمر له أصوله الشرعية : فالذمي ، وإن لم يمنع من السفر في البحر الأحمر أو في بحر الحجاز إلا أنه قد حرم — قانوناً — من حق الإقامة فيه أو من مناطق منه على الأقل . وسجل ابن بطوطة كذلك أن تجار نصارى الشام لم يكونوا يتعدون قرية الفلا — جنوبي تبوك — جنوباً ^(١) وإذا دلت المصادر على أن الذمي قد ولج البحر الأحمر فثل ذلك الحق الشرعي من شأنه أن يذكى التنافس الاقتصادي في الوقت الذي يرى فيه الكارمي التاجر اليهودي محتفظاً بالمكانة الأولى في تجارة مصر الفاطمية . أضف إلى هذا كله أن الأساس الديني للمجتمع الوسيط كان كفيلاً بأن يبلور حول الدين كل مظاهر النشاط في المجتمع الإسلامي أو المسيحي أو اليهودي ، وأن يصبغه بصبغته . وأخيراً ، وليس آخراً ، لا يخفى أثر الأحداث الخطيرة التي مرت بها مصر والعالم الإسلامي في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر م) في ربط هؤلاء الكارمية برباط وثيق حول دينهم وتجارته . لقد تآزر هؤلاء الكارمية لمواجهة أخطار القراصنة ضمن ما واجهوا من أخطار . وليس يخفى أن آمال الصليبيين كادت تطيح بمكانتهم التجارية في البحر الأحمر — فنوايا الفرنج وأغراضهم التجارية في البحر الأحمر قد اتضحت منذ ثبتت أقدامهم في بلاد الشام ، فاتجهوا إلى الوصول إلى مراكز التجارة فيه وتهديد القوامين على نشاطه التجاري . فكان رد

(١) رحلة ابن بطوطة ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

الفعل الطبيعي ، هذا التكافل والتساند الطائفي تدعمه وحدة الدين التي كانت أهم مميزات الطائفة الواحدة في كل كفاح اقتصادي في ذلك العصر . وقد تسلمت طائفة الكارمية بهذه العناصر كلها ؛ فلم يوجد بين صفوفها يهودي واحد . ولا شك أن اهتمام اليهود بالتجارة — اهتمامه بوجوده وبقائه — كان له أثره القوي في الصراع وفي رد الفعل . فاهتم هؤلاء الكارمية بأمر وحدتهم ، كما اهتموا بصبغتهم الإسلامية محافظة على كياناتهم وخشية انتشار النفوذ اليهودي الذي قد يؤدي إلى ذبول مكانتهم التجارية ، واليهود أوسع حيلة وأمهر صناعة في المجال التجاري . فلكل هذه العوامل والظروف كان لا بد أن ينتج تفاعل خلاسته تحزب تجار البحر الأحمر حول دينهم وتجارهم وثقافتهم الإسلامية كأساس لبقائهم وبدء كفاحهم واستمرار تقدمهم ونشر نفوذهم التجاري والاقتصادي من البحر الأحمر ثم في مصر ثم في الإمبراطورية المصرية وما وراءها .

وجدير بالملاحظة أن اضمحلال مكانة اليهود التجارية في البحر المتوسط ، بعد أن غلب الفرنج وتجار المدن المسيحية في بلحة ، قد عاونت على ضعف أثرهم في الدورة التجارية بين مصر والشرق والغرب . وساعد على ذلك أيضاً طبيعة جهود الكارمي نفسها . فالتاجر اليهودي في الشرق أو التاجر الراذاني بين الشرق والغرب قد تاجر قبل العصر الكارمي في سلع الشرق إلا أنه صب نشاطه في سلع لا تتصل بصميم حاجات الشعوب في الاستهلاك والمطالب المادية العامة ؛ فهم قد تاجروا في المعادن النفيسة والخواهر والتحف^(١) والطرف مما يعاون على تقدير القول بأن الفلفل كان يحل في أوروبا محل النقود في التداول . ومعنى ذلك أنهم كانوا تجار الطبقة الأرستقراطية . أما التاجر الكارمي فهو تاجر التوابل وسلع الشرق أساساً — تلك السلع التي أصبحت أهم تجارة لمصر مع الغرب في العصرين الأيوبي والمملوكي^(٢) نتيجة لازدياد سكان أوروبا وحركة التعمير الكبيرة التي وقعت في تلك القارة في القرن الثاني عشر م ، ونتيجة للنشاط البحري الفائق بين مصر والغرب وقتذاك .

(١) ابن خرداذبه — نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

(٢) Pierenne : op. cit. p. 143

فالأول مرة في تاريخ مصر الإسلامية تسيطر على التجارة المصرية هيئة إسلامية خالصة تتحكم في الوقت نفسه في أهم تجارة عالمية وقتذاك وهي تجارة التوابل و سلع الشرق التي كانت مصر سوقها الكبرى والإسكندرية ودمياط مركزى تصديرها المشهورين في العالم الوسيط كله . وجاء ذلك نتيجة للسياسة التي وضعها صلاح الدين وأخلص في التمسك بها سلاطين الأيوبيين والمماليك من بعده : فهم لم يتزحزحوا عنها قيد ائمة وبذلوا في سبيل الكفاح عنها التضحيات الجسيمة من جهد ورجال ومال . وهكذا ينتصر توجيه العصر الديني في مجال خطير من مجالات الحياة المادية سواء في مصر أم في الغرب . فكما تكونت على يد الكارمى أهم قوة موجهة في الطبقة الوسطى من البحر الأحمر ومصر ، تكونت على يد التاجر المسيحي الغربى الكبير أهم قوة موجهة في الطبقة الوسطى في البحر المتوسط والغرب وقد ظل الكارمية في مصر والبحر الأحمر قوياً نامياً ، ولم يبد في الجحوى السياسى أو الاقتصادى ما يهددهم أو يثيرهم على الدولة وهي ترعى مصالحهم ولا تعتدى على كيانهم الاقتصادى بل وتدافع عنه وتمسك به . ومن أهم ما يدل على ذلك أنه لم تقم لهم ثورة تنبئ عن فقدان التوازن بين الطبقة الوسطى والأقطاع في مصر . أما في البحر الأحمر فلم يقم الغرب بمحاولة حربية للتغلغل فيه بعد ذلك الفشل الذريع الذى منى به في عصر صلاح الدين ويعتبر فريد ذلك النص الذى كتبه متى الباريسى ذاكراً أن العلاقات الطيبة بين مصر والإمبراطور فردريك الثانى بلغت حداً من الوثاقة مكنته من المشاركة في نشاط السلطان الأيوبي التجارى في الشرق — وقد كان جميع ملوكه من أصدقائه — فأرسل مندوبيه التجار إلى هذه البلاد براً وبحراً . وغنى عن البيان أن جميع القرائن التاريخية تدل على أن هذا القول غير صحيح . وربما كان أول سبب لذلك أن مصر لم تكن آنذاك من الضعف بحيث تقبل المساومة في خططها التجارية التقليدية الدقيقة في البحر الأحمر والمحيط الهندى ، ثم إن روايات متى الباريسى عن مصر والشرق لا تتسم دائماً بطابع الدقة أو الصحة ، هذا فضلاً عن غموض النص الذى لا يوضح أى تجار حملوا إلى فردريك سلع الشرق واشتغلوا لحسابه . كما أن تلك الهدية العظيمة التى بعث بها الكامل إلى الامبراطور بما فيها من سلع وتحف من الهند واليمن والعراق والشام

ومصر والعجم كانت كفيلة بأن تثير خيال الكتاب نحو هدف أوروبا التجارية في الوصول إلى مراكز إنتاج سلع الشرق . فكان هذا الإسراف الذي اتسمت به رواية متى الباريسي ^(١) . ومعنى ذلك كله أنه مهما قامت العلاقات الودية بين مصر والغرب كما حدث في عهد الإمبراطور فردريك الثاني ، فمصر قد ظلت مستمرة على سياستها التجارية بين الشرق والغرب في ذلك العصر . وإذا تتبعنا العلاقات التجارية ودرسنا المعاهدات المختلفة التي أبرمت بين مصر ودول الغرب التجارية لاتضح لنا هذه الحقيقة بكل جلاء .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة موقف الحكومات المصرية المتعاقبة في عهد المماليك من طائفة الكارمية لوضح لنا بجلاء استقرار السياسة التجارية المصرية واستمرار تقاليدھا التي تهدف إلى المحافظة على مكانتهم من ناحية ومن ناحية أخرى تدل على نجاح هؤلاء الكارمية وتوفيقهم في مهمتهم الاقتصادية في البحر الأحمر ومصر حتى أصبحوا في «عدة وافرة» ^(٢) كما أصبح عددهم كبير جداً ^(٣) والواقع أن البحر الأحمر لم يحظ في تاريخه الطويل خلال القرون الوسطى من النشاط التجاري بمثل ما حظى به على يد هؤلاء التجار الكارمية . ولكن هذا الكفاح التجاري قد مر بفترة حرجة دقيقة هي فترة انتقال الملك من دولة الأيوبيين إلى مماليكهم في مصر . فلقد سجلت سنة ٥٦٦هـ (١٢٦٢م) أكبر أزمة لسياسة مصر التجارية في البحر الأحمر ولمكانة الكارمية في التجارة العالمية ؛ وذلك نتيجة للظروف الدقيقة التي مرت بها مصر في نهاية العصر الأيوبي وبداية العصر المملوكي . فاتجاه الصليبيين إلى غزو مصر وإنقاذ حملة القديس لويس إلى أراضيها ، يليها غارة المغول على الإمبراطورية المصرية في حملة هولاكو ، وثورة العرب في داخل مصر نفسها ، وكذلك التبعاء المظفر قطز إلى العسف وإرهاق العامة بطبقاتهم من مختلف الحرف والصناعات بما جمع منهم من مال بلغ أحياناً ثلث ثرواتهم ^(٤) —

(١) Matthew Paris English history vol. II p. 427, Heyd : op. cit. vol. I pp. (١)

408-409.

(٢) المقرئى - السلوك ج ٢ ص ١٠٣ .

(٣) ابن حجر - الدرر الكامنة ج ٣ ص ٢٥٨ .

(٤) المقرئى - نفس المرجع ج ١ ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .

كل ذلك كان لا بد أن يفرض على التجارة المصرية مخاطره . ولذلك كان طبيعياً أن يفكر الكارمية في أمرهم ومستقبلهم في هذه الظروف الجديدة . ورأوا أن المحافظة على مصالحهم تقتضى بعدم السفر إلى مصر محتفظين بمراكزهم التجارية الكبرى في اليمن والبحر الأحمر فحسب . وجلى أن الموقف التجارى كان في حاجة إلى رجل في حزم الظاهر بيبرس وثاقب رأيه لكي يدعم الأسس التي قامت عليها سياسة مصر تجاه الكارمية من توفير العدل والأمن اللازمين لبقائهم وتفوقهم . وقد أفلح في إقرار الأمن والثقة ونشر العدالة في إمبراطوريته . وسرعان ما وصلت إلى الكارمية وغيرهم من التجار في البحر الأحمر أخبار عدل السلطان الجديد وإنصافه وحسن سمعته ، فتوافدوا على مصر أفواجاً بعد أفواج . لقد وقفوا موقفهم السلبي منتظرين وجلين إلى أن استبانت لهم خطة الظاهر بيبرس الذي لم يكتف بإقرار الأمن والعدل في ربوع مصر وإبطال ما فرضه المظفر قطز من مكس^(١) . بل أرسل أيضاً في سنة ٦٦٠ هـ (١٢٦٢ م) إلى ولاته في قوص وعيذاب يوصى بالتجار الوافدين وبالمحافظة على مصالحهم . فلا غرو إذ قال ابن واصل إنهم كانوا قد سافروا إلى اليمن وعزموا على الإقامة وترك السفر^(٢) إلى مصر ثم رجعوا عن رأيهم بل وسافروا إلى عيذاب في غير أوان السفر . وقاموا سنة ٦٦٠ هـ (سنة ١٢٦٢ م) برحلتين تجاريتين بدلا من واحدة - كما كانت العادة - و « هذا ما لا يسمع بمثله »^(٣) . ولم يتعرض أحد لشيء من أموالهم « ولا عقال بعير »^(٤) إلا بالحق .

ولم تكن تلك المواقف الحاسمة التي وقفها الظاهر بيبرس إلا دعماً واستمراراً للتقاليد التجارية الأيوبية التي استخلف عليها المماليك حين استخلفوا على حكم

(١) المقرئى - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٣٧ .

(٢) ابن واصل - مفرج الكروب ج ٢ ص ٤٠٢ .

(٣) ابن واصل - نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة

(٤) ابن واصل - نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة . وجدير بالملاحظة أن أهمية عيذاب أخذت في الانحدار بعد سنة ٦٦٠ هـ وبدأ ميناءى الطور من السويس يحتلان محلها وأخذت قوافل الكارمية البحرية تتجه من عدن إلى الطور أو السويس ثم تنقل قوافلهم البرية حولات تلك السفن عبر طور سيناء والشرقية إلى القاهرة ومنها بالنيل أو بالبحر إلى الإسكندرية ودمياط .

مصر وإمبراطوريتها . ولم يكن امتداد نفوذ مصر التجارى فى المحيط الهندى وتنميته على يد هؤلاء الكارمية إلاتطوراً طبيعياً لاستقراره فى البحر الأحمر وللكفاح التجارى الناجح الذى حققته طائفتهم . فلقد وضعت مصر جواز مرور لتوسيع نشاطها التجارى حتى بلاد الصين . هذا الجواز الذى قال عنه نيكولو دى كوتى بعد مغامرته الفريدة فى البحر الأحمر أنه سبيل المسافر أو التاجر من تلك المنطقة التى تسيطر عليها مصر^(١) . وفى الواقع بعد ذلك الجواز تقريراً خطيراً عن السياسة التجارية التى رسمتها مصر فى البحر الأحمر والمحيط الهندى للتوسع فى استغلال سلع الشرق والرقيق ، ويلقى ضوءاً باهراً على قدرتها فى تصريف ما يرد إليها من سلع الشرق فى حوض البحر المتوسط .

واستقرار السلم والأمن بين ربوع البحر الأحمر وموانيه له أجل أثر فى انتظام جهود تجاره فيه ؛ ولكن تجار البحر الأحمر — شأن غيرهم من تجار العالم فى ذلك الوقت — كانوا يواجهون خطر القراصنة الذين يسيئون إلى الحياة التجارية فيه إساءة بالغة . إن الشوانى المصرية المسلحة كانت تحمى سفن الكارمية فى البحر الأحمر من شر غارات القراصنة ، وتعمل على تطهيره منهم منذ عهد الدولة الفاطمية . كما وصلت سفن مصر إلى اليمن حاملة الجند والعتاد لإقرار الحكم الأيوبي فيها . وما أن أتم ذلك الأسطول مهمته حتى اتجهت الحكومة إلى الاستفادة منه فى حراسة السفن التجارية بين الهند واليمن « من سطوة السراق »^(٢) . وليس يخفى أثر ذلك فى تأمين الأرواح والأموال وتوسيع الصلات البحرية التجارية بين مراكز جلب التجارة فى الشرق ومراكز تصريفها فى مصر . وكما توفر الأمن فى البحر الأحمر توفر فى الطريق بين موانئ مصر على ذلك البحر وبين النيل وواديه . ويقدم لنا ابن جبير صورة طيبة عن أمن الطريق بين عيذاب وقوص — وهى أشق مراحل الطريق فى مصر بين البحر الأحمر والإسكندرية ودمياط حتى

(١) راجع تفاصيل هذه المغامرة كما ذكرها بىروكافور على لسان نيكولو نفسه فى :

Pero Tafur: Travels and Adventures pp. 84-86. pp214 A .S. Atiya: The Crusades in later middle Ages

(٢) تاريخ ابن الجاور ج ٢ ص ١١٦ .

قال إن أحمال التجار من القرفة والفلفل وغيرها من التوابل تترك ملقاة بها والقوافل صاعدة وهابطة لا يتعرض لها أحد إلى أن يأخذها صاحبها !^(١) ولقد كان للكارمية محطاتهم التجارية الكبرى في عدن وتعز وزبيد^(٢) . وفي غلافة شيدوا فنادقهم العظيمة التي ينظمون فيها شؤونهم الاقتصادية . وكذلك كانت بئر الرباحية - مستقى أهل غلافة - فرضة الكارم إذا ما وصلوا من الديار المصرية^(٣) . ومن عيذاب والطور والسويس تبدأ رحلات قوافلهم بين البحر الأحمر وقوص والقاهرة والإسكندرية ودمياط . كما كان موسم الحج فرصة نادرة لتكتل متاجرهم في جدة ومكة حيث تصل أفواج الحجاج والتجار من بلدان الإسلام المختلفة ، وحيث تعقد الصفقات التجارية الكبيرة . وما يدل على ذلك أن السلطان المملوكي الأشرف شعبان ألغى جميع المكوس المفروضة على المتاجر التي يحملها الحجاج إلى مكة ولكنه استثنى منهم « تجار الكارم وتجار الهند وتجار العراق »^(٤) الذين يعتبرون مكة من أهم مراكزهم للاستثمار والاتجار على أوسع نطاق . وقد ذكر ابن سعيد - الجغرافي العربي الذي عاش في القرن السابع الهجري (الثالث عشر م) - أن سواكن كان لها نشاط التجارى المرموق ، وأن ملكها من البجة المسلمين ، وأن له ضرائب على مراكب الكارمية المارة بين الحجاز واليمن وعيذاب^(٥) . أما زيلغ فكانت أهم ميناء على الطراز الإسلامى للحبشة تتجمع فيه سلع تلك المنطقة التي يحملها الكارم إلى مصر فيما يحمل من متاجر الشرق والبحر الأحمر . كما كانت دهلك من موانئ الكارمية المعروفة بين

(١) رحلة ابن جبير ص ٦٦ - ٦٨ . راجع أيضاً خطط المقرئى ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) أبو مخمرة - تاريخ ثغر عدن ج ١ ص ٥٤ و ٦٨ و ج ٢ ص ١٣٨ والبحار الجندى - كتاب السلوك في طبقات العلماء والملوك ج ٢ ص ٣١٧ وتاريخ ابن الجاور ج ١ ص ١٠٩ وابن تغرى بردى - النجوم الزاهرة (كاليفورينا) ج ٥ ص ١١٧ (ودار الكتب) ج ١٠ ص ٥٦٤ والمقرئى - السلوك ج ٢ ص ٩٣٠ .

(٣) تاريخ ابن الجاور ج ٢ ص ١٩٢ .

(٤) الفاسى - شفاء الغرام ص ٢٨٥ ودرر الفرائد ص ٣٠١ .

Y. Kamal (E.d) : Monumenta Cartographica Africae et Aegyptiae. Tome (٥)

IV fasc. I p. 1084

الحيط الهندي ومصر .

وقد كان طبيعياً أن يدرك الكارمية أهمية اليمن في رحلاتهم التجارية بين بحر الهند وبحر الروم . وكما استطاعوا أن يدعموا نفوذهم التجارى والاجتماعى ومكانتهم الرفيعة فى مصر وتمكنوا من الوصول إلى أعلى المناصب فى حكومة اليمن . فلا غرابة أن يستوزر صاحب اليمن التاجر الكارى يحيى بن عبد الله بن محمد بن مسند الذى كانت له الخطوة عند الناصر محمد أيضاً ^(١) . فالكارمية لم يكن لهم أهميتهم فى العلاقات التجارية بين مصر واليمن فحسب بل عملوا على إبقاء الصلات الطيبة بين البلدين وذلك إبقاء على ازدهار تجارتهم وتدعيم مكانتهم . وكذلك كانت مصر ترعى مصالح هؤلاء الكارمية فى اليمن وفى غيرها من مراكز تجارتهم فى البحر الأحمر . فحمتهم من شر ملوك اليمن إذا ما ارهقوهم بالضرائب والمكوس . شكا عدة من التجار الكارمية وبخاصة الوافدين منهم فى الصين إلى السلطان الناصر محمد من تصرفات الملك المؤيد صاحب اليمن إزاءهم سنة ٧٠٤ هـ (سنة ١٣٠٤ م وإرهاقه إياهم بالمكوس ؛ وكان فى الوقت نفسه قد قطع الهدية التى يرسلها إلى مصر - ومبلغها ستة آلاف دينار ^(٢) فأرسل له السلطان رسالة يهدده ويحمله عاقبة سوء تصرفه . ولكن التهديد لم يحل الأزمة إذ أرسل ملك اليمن هديته إلى مصر وصلت سنة ٧٠٥ هـ (سنة ١٣٠٥ م) فوجدت « أقل من العادة » كما أمعن فى ظلمه للتجار المصريين فنهب أموالهم مما أساء إلى العلاقات بين البلدين . ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل لقد أرسل صاحب اليمن الأموال إلى مكة ليغرى أهلها بالثورة ضد مصر وبتقديم اسمه على اسم السلطان المملوكى فى الخطبة فصمم الناصر على إرسال حملة على اليمن ، بيد أن الكارمية ابتهلوا إليه أن يلجأ إلى الحلول السلمية ، فوافق على أن يبعث الخليفة المستكنى رسالة إلى المؤيد ينذره فيها ويحذره مما أقدم على عمله ^(٣) ، فعدل ملك اليمن موقفه متوخياً إصلاح علاقاته

(١) ابن حجر - الدرر الكامنة ج ٤ ص ٤١٩ . راجع أيضاً أبو نجرمة - نفس المرجع

ج ٢ ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) المقرئى - السلوك ج ٢ ص ٧ والعينى - عقد الجمان المجلد ٥٨ ص ٣٢٩ - ٣٤٠ .

(٣) راجع نص كتاب الخليفة كاملاً فى صبح الأعشى ج ٦ ص ٤٢٢ - ٤٢٦ .

بمصر وبالتجار الكارمية (١) .

وقد كان في اهتمام مصر بإقرار الأمن في الحجاز وبتوفير المساعدات اللازمة لأهله حتى لا يضطر أمراؤها إلى الإفراط في فرض المكوس أو الإساءة إلى موسم التجارة في فترة الحج ، أثره الطيب في استقرار نشاط الكارمية في الحجاز الذي تهبط إليه قوافل التجار بين مصر والمغرب وبلاد التكرور ومن الشام والعراق وخراسان وما حوالها ومن اليمن وجنوب شبه الجزيرة وأرض الحبشة والهند وغيرها .

وفضلا عن رعاية مصر لشئون الكارمية الوافدين على الحجاز ، سهرت على مصالحهم في موانئ البحر الأحمر وبلادهم المختلفة : فعملت على نشر العدل في ربوعه حتى تحفظ لكل كارمي حياته ومصالحه . وطالما حسم سلاطين مصر في حل مشاكل الكارمية والتخلص مما يقابلهم من عراقيل لا يسهل عليهم دفعها . وطالما عرضت على دار العدل بالقاهرة مشاكل التجار الكبرى في الإمبراطورية المصرية . ومن أهم قضايا الكارمية التي عولجت في دار العدل شكواهم التي تقدموا بها سنة ٦٦٢ هـ و سنة ١٢٦٣ م) في حق صاحب سواكن وصاحب دهلك وخلاصتها أنهما يتعرضان لأموال من يموت من التجار في بلادهم ، فأوفد إليهما السلطان الظاهر بيبرس رسولا ينكر عليهما ذلك (٢) ؛ بيد أن الإنذار وحده لم يكن كافياً لردعهما ولذلك فقد أرسل تجريدة سواكن (سنة ٦٦٤ هـ ١٢٦٤ م) أعادت الأمور إلى نصابها وأخضعت سواكن لحكم مصر (٣) ، وظهرت نتيجة ذلك واضحة سنة ٦٦٥ هـ (سنة ١٢٦٦ م) حين استخرج السلطان الزكاة من جميع أنحاء إمبراطوريته وكانت سواكن من بينها (٤) . بل لقد وقعت واقعة بين

(١) أبو الفدا - المختصر من أخبار البشر ج ٤ ص ٥٤ والخزرجي - العقود اللؤلؤية ج ١ ص ٣٧٣ وتاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ والنويري - نهاية الأرب مخطوط رقم ٥٩٢ معارف عامة (دار الكتب) ج ٤ ص ٢٦ المقرئ - السلوك ج ٢ ص ٣٢ - ٣٣ ، ٣٨ وابن تغري بردي - النجوم (دار الكتب) ج ٨ ص ٢٢٦ وابن إياس - بدائع الزهور (بولاق) ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) المقرئ - نفس المرجع ج ١ ص ٥٠٦ .

(٣) المقرئ - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٥٥٠ .

(٤) المقرئ - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٥٥٨ .

القبائل النازلة في صحراء عيذاب فكتب المنصور قلاوون سنة ٦٨٠ هـ (سنة ١٢٨١ م) إلى صاحب سواكن يأمره بالعمل على التوفيق بينها «خوفاً على فساد الطريق»^(١) أما صاحب دهلك فصار يرسل الهدايا إلى سلاطين مصر توطيداً للمودة ورداً لعادية الدولة الرسولية باليمن^(٢).

ومن يدرس تاريخ البحر الأحمر في عصر المماليك ويبحث عن الجهود التي بذلتها مصر وقتذاك في سبيل المحافظة على مكانتها التجارية في العالم الوسيط وعلى نمو مشروعات الكارمى التجارية لا يستطيع أن يغفل تلك الحملة التي أعدها الناصر محمد لتطهير الصحراء العربية «وبرية عيذاب» من شر قطاع الطرق واعتدائهم على التجار المسافرين. فقد كانت أكبر حملة عرفها العصر الوسيط للقيام بتلك المهمة في تلك المنطقة النائية. وكان سبب الحملة أن العربان بيرية عيذاب قطعوا الطريق على رسول اليمن القادم إلى الأبواب السلطانية وسلبوه ما كان يحمل من الهدايا، كما نهبوا ما كان يحمل التجار الوافدون على مصر في نفس تلك القافلة. ولما لم تفلح محاولات قائد تلك الحملة في الاتفاق مع العربان الذين سلبوا رسول اليمن من التجار لأن والى قوص اعتقل كبيرهم رهينة لضمان استقرار الأمن في المنطقة كلها - لرد ما أخذوه من الأموال ومراجعة الطاعة» سير الحملة إلى عيذاب ثم إلى سواكن التي خرج مستولين معلناً الولاء والانقياد إلى الأوامر السلطانية، وقرر في الوقت نفسه أن يحمل إلى الأبواب السلطانية ثمانين رأساً من الرقيق وثلاثمائة جمل وثلاثين قنطاراً من العاج سنوياً^(٣).

وكما كان الكارمى أكبر موزع لمتاجر الشرق إلى الشام وأسواقها عن طريق تجارها الذين يعملون معه في أسواق البحر الأحمر وبخاصة أسواق الحجاز في

(١) المقرئى - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٧٠٠ والخطوط ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢٠٨.

(٢) راجع مادة دهلك Dahlak في دائرة المعارف الإسلامية. راجع أيضاً ابن حجر - إنباء الغمر ج ١ ص ٣٥١ وتاريخ ابن الفرات ج ١ ص ٣٤٢ والقلقشندي - نفس المرجع ج ٥ ص ٣٣٦.

(٣) النويرى - نفس المرجع مخطوط رقم ٥٩٢ معارف عامة ج ٤ ص ٧٥ - ٨٠ والمقرئى

السلوك ج ٢ ص ١٦٢ و

موسم الحج ، كان أيضاً أكبر تاجر لسلع الشرق في مصر . ولذلك ينصح ابن الحاج المستهلك الصغير في مصر بالأجل إلى الكارمية للحصول على مطالبه منها ^(١) . أما علاقة الكارمي بالتاجر الغربي فتعتبر في الواقع أخطر مراحل دورة السلعة الشرقية من مراكز إنتاجها وأسواقها الآسيوية والمصرية إلى المستهلك الأوربي . ومن المهم أن نلقي الضوء على هذه المرحلة الهامة من مشروعات الكارمي التجارية . لقد فرضت الطبيعة نفسها لتحديد مدى التجارة بين مصر والغرب . فالبحر المتوسط لا يفتح إلا في فترة معينة تمتد من أواسط أبريل إلى مايو ومن أواسط أكتوبر إلى أواسط نوفمبر تقريباً ^(٢) ، وفي خلال هذه المدة ^(٣) ينحصر موسم التجارة بين الكارمي والبندق والخنوي وغيرهما من تجار الغرب . كما أن مصر تحكمت في تجارة الشرق المارة بأرضها وكان على « البرجوازية » الغربية المتاجرة معها أن توسع مشروعاتها التجارية مع مصر في نطاق تلك السياسة التي فرضتها وتمسكت بها . فوظفت رءوس أموالها في مصر في سبيل الحصول على متاجر الشرق وأهمها التوابل . وكافحت في سبيل التغلب على جميع الصعاب والمشاق السياسية والدينية والاقتصادية التي صادفتها في هذا الطريق . بل وأعلن أهلها صراحة أنهم تجار قبل أن يكونوا مسيحيين ^(٤) . ولكن البابوية المهيمنة على سياسة أوربا إلى حد كبير ، في ذلك العصر الصليبي ، تؤجج نار العصبية الدينية ، والحكومات المصرية المتعاقبة وتحرص على استقلال مصر وعلى المحافظة على مقومات نفوذها

(١) ابن الحاج - المدخل ج ٣ ص ١٢٠ .

(٢) راجع رحلة ابن جبير ص ٢٠٨ - ٢٥٩ وأيضاً ابن حاتم - كتاب قوانين الدواوين

ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٣) إن انحصار موسم التجارة الخارجية المصرية بمدة قد أدى إلى انتقال كلمة مدة نفسها إلى الغرب (Muddah) فأصبحت تؤدي معنى الموسم في الإسكندرية أو غيرها من موانئ الإمبراطورية المصرية في عصرى الأيوبيين والمماليك . ولقد جرت الكلمة اصطلاحاً بين تجار إيطاليا وظهرت في مراسلاتهم التجارية قارن هذا بما قاله F.C. Lane : Andrea Barbarigo, Merchant of Venice pp. 62-64 راجع أيضاً ص ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١ و ١٤٥ و ١٧١ و ١٩٠ بنفس الكتاب .

(٤) أعلن هذا المبدأ البنادقة حين قالوا "Siams Veneziani, poi Christiani" وراجع :

A.S. Atiya : op. cit. p. 114

الاقتصادي بعيداً عن خطر الغرب السياسى والاقتصادى لأنها توجس خيفة من هؤلاء الفرنج، المحارب منهم والتاجر لما تدفعهم إليه أطماعهم من محاولات لغزو مصر والاستيلاء عليها . والواقع أن أخطر الخطط الأوربية لتهديد اقتصاديات مصر وللتغلب على سياستها التجارية التى فرضتها للتحكم فى تجارة الشرق خطتين : الأولى - المحاولات الحربية والحملات الصليبية التى تهدف إلى الاستيلاء على مصر بعد أن أيقن موجهو سياسة الحرب الصليبية أن نجاح الغرب فى الاستقرار بالأراضى المقدسة متوقف على تغلبهم على مصر . أما الخطة الثانية : فكانت نتيجة حتمية لذلك الفشل الحربى المتكرر - إذ فطن دعاة الحروب الصليبية وزعمائها إلى أثر العامل الاقتصادى فى نجاح مصر فى البطش بحملاتهم على الشام ومصر . فلجأوا إلى وضع خطة جديدة فحواها ضرب الحصار الاقتصادى على السواحل المصرية وتحريم التجارة بين مصر والغرب والسعى إلى استغلال علاقة أوروبا السلمية الجديدة مع المغول بين منتصف القرن الثالث عشر والرابع عشر للميلاد فى سبيل إحلال طريق الخليج الفارسى وطرق وسط آسيا المفتوحة أمام الغرب محل طريق البحر الأحمر المغلق فى وجه تجاره ؛ وفى ذلك تحطيم للضمانات التجارية المتينة التى تؤكدها مصر تفوقها العسكرى والحربى ، وبهذه الخطة نفسها يمكن القضاء على الطبقة الكارمية . ولكن مشروعات الصليبيين ودعاتهم لم تكن فى هذه الناحية أيضاً عملية دقيقة ميسرة التنفيذ . وفى الوقت نفسه كانت طبقة التجار الأوربية فى البحر المتوسط قد تأكدت ، أو كادت ، من عجز هذه الخطط كلها وفطنت كذلك بعد فشل الصليبيين المتكرر إلى أن مصر قادرة على الدفاع عن حياتها وأن مكانة التاجر الكارمى أو كفاءته فى تأدية مهامه الاقتصادية دعامة قوية سليمة تؤكد كفاح الدولة وتدعم نجاحها . فليس غريباً بعد ذلك أن تسير العلاقات التجارية بين مصر ودول الغرب التجارية طوال عصرى الأيوبيين والمماليك على هذه الوتيرة : محاولات من الدول والمدن الأوربية المختلفة للحصول على امتيازات تجارية فى مصر ، وحرص مصر على استجابة مطالبها بقدر ما تبديه تلك الدول من حسن النية والرغبة الخالصة فى

التجارة أو كبت نزعات الغرب الحربية أو تحويلها بعيداً عن مصر^(١) .
ولقد كشفت المعاهدات وكتب الحوليات والقصص النقاب عما كانت عليه
العلاقات التجارية بين المواطنين وعلى رأسهم الكارمية وبين الفرنج من سهولة ويسر
وتسامح بقدر مفهوم معنى الحرية والتسامح في العصر الوسيط^(٢) . فلا غرابة إذا
جمعتهم أسواق الموانئ المصرية حيث يحتاجون ويتنافسون ويتاجرون بل من تجار
الغرب المسيحي من ولد وعاش بالإسكندرية - مثلاً - ومهما يكن من شيء فتلك
الموانئ أهم مجالات نشاطهم التجاري في العالم الوسيط كله . وكذلك عقد
التجار الشركات ، ليس فقط بين الوطنيين فحسب بل وبين الوطنيين والأجانب .
وقد روى لنا المقرئى أمر شركة قراضة (أو مقارضة) بين تاجر كارمى وآخر
فرنجى . وكان رأس مالها هو ما قدمه الكارمى ومبلغه عشرون ألف دينار ، أما
استثمار المبلغ وتشغيله فيقوم به التاجر الفرنجى . وتدل رواية المقرئى عن تلك
الشركة أن رأس مالها قد استخدم في عملية مقاضة تمت بين الكارمى والفرنجى
والسلطان الذى كان مدينًا بمبلغ ستة عشر ألف دينار لذلك الفرنجى وذلك بأن
دفع الأخير أربعة آلاف دينار للكارمى شريكه في القراض وأحيل الكارمى على
السلطان للحصول على باقى رأس مالها في الشركة وهو ستة عشر ألف دينار^(٣) .
وتدل هذه العمليات التجارية والمالية كلها على مدى ما وصلت إليه الثقة والأمانة
وصلات العمل والاستثمار بين هؤلاء التجار من مختلف الأوطان والأديان . فلم
تكن التجارة بين الفرنج والكارمية مجرد تبادل بسيط بل عمل بلغ مكانة مرموقة
في كيانهما الاقتصادى والخلقى الضرورى له .
وجدير بالملاحظة أن التجار الكارمية لم يصلوا في مصر في أول أمرهم إلى
المكانة المالية التى تؤهلهم لتشغيل أموالهم في التجارة والمشروعات المالية الأخرى .

(١) المثال التقليدى في هذا الصدد هو حملة سنة ١٢٠٤ التى كانت موجّهة لغزو مصر
ثم تمكنت البندقية من توجيهها للاستيلاء على القسطنطينية وحققت بذلك أهدافها التجارية لا أهداف
الحملة الصليبية المقصد الاساسى للمشروع .

(٢) راجع قصة على نور الدين مع مريم الزنارية في ألف ليلة وليلة

(٣) المقرئى - السلوك ج ٢ ص ١٠٣ ، ١٠٤ وابن حجر - الدرر الكامنة ج ١ - ص ٤٠٢ .

ولذلك لا نجد لهم جهوداً اقتصادية ضخمة في مجال غير التجارة . وعندما تضخمت رعوس أموالهم وتوطدت مكانتهم في مصر والبحر الأحمر وأصبح لهم مركز سياسي واجتماعي قد لا يقل أهمية وخطراً عن مكانتهم التجارية في كنف الحكومة المملوكية — تجلى أثر ذلك كله في تاريخ النقد والاثنان المصريين . فقاموا بدور خطير في حركة النقد المصري في كل تلك المناطق التي عملوا فيها . كما قاموا بتسليف الدولة لتفكيكها من القيام بما تحدد لهذه السلفيات والقروض من أوجه انتفاع . والأمثلة عديدة على قيامهم بإقراض الدولة عندما تحتاج إلى اللازم لحرب أو لمشروع داخلي أو غيره طوال تاريخهم^(١) . وقع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر للميلاد بلغت مكانة الكارمية الاقتصادية أوجها وفي تلك الفترة يتم أكبر قرض مالى بينهم وبين الدولة . فقد أقرض ثلاثة من طبقة الكارمية هم برهان الدين إبراهيم المحلى وشهاب الدين أحمد بن محمد بن مسلم ونور الدين على بن الخروج السلطان برقوق سنة ٧٩٦ هـ (سنة ١٣٩٦ م) ألف درهم فضة . وقد ضمن محمود الأستادار وفاء الدين . وأن يضم موظف من موظفي الدولة السلطان في ذلك العقد إجراء له مغزاه — فهؤلاء الكارمية قد وصلوا إلى المكانة المالية والاجتماعية التي قد يتضاعل إلى جانبها مكانة السلطان نفسه — الذى قد يكون على عرشه مزعزع فكان وجود أكبر موظفى دولته في العقد المبرم بينهم وبين السلطان ضامناً . وقد جاء هذا القرض في الوقت الذى أخذت فيه مصر تستعد لملاقاة التتار وعلى رأسهم تيمورلنك ، وفي الوقت الذى غمرت فيه النقود الرديئة والزغل الأسواق المصرية واختفت فيه الدراهم الفضية حتى أخذت مصر تعتمد على العملات الفرنجية . وإذا كان برقوق قد اقترض من أجل استعداداته لمنازلة تيمورلنك فإن ذلك القرض نفسه له مزاياه في تيسير التعامل ، وبذلك العمل كله أسهم هؤلاء الكارمية مساهمة كبرى في حماية الدولة والإبقاء على استقرار الأحوال فيها . بل إنهم بذلك الموقف قد عدوا أنفسهم

(١) المقرئى — نفس المرجع (مخطوط رقم ٣٣٣٧ تاريخ) ج ٣ ص ٩٤٩ . وابن

تقرئى بردى — النجوم (دار الكتب) ج ١٠ ص ٢٧١ — ٢٧٢ .

مسئولين إلى حد كبير عن بقائها . وغنى عن البيان أن خدمات الكارمية المالية الضخمة وجهودهم التجارية العظيمة قد خلفت بحق أضخم مصارف التسليف التي عرفتها مصر الوسيطة ، وأدت للدولة والتجارة أجل الخدمات . فلا غرو أن يقدر برقوق صنيع هؤلاء الكارمية الثلاثة فيخلع عليهم الخلع الرفيعة تشريفاً لهم وتقديراً لفضلهم .

ولم يكن سلطان مصر وحده الذى يستدين منهم بل كان صاحب اليمن يلجأ إليهم إذا ما أعودته الحال إلى المال مما يدل على مدى ما بلغوه من تفوق تجارى ومالى فى اليمن ^(٢) فضلاً عن مصر . وإذا كان للكارمية فى بلاد التكرور أسواق طيبة ، فقد قاموا فيها أيضاً بنشاط مالى واسع النطاق . ومما تذكره المصادر المعاصرة عن هذه الناحية أن أحد ملوك بلاد التكرور - السلطان منسا موسى - وبعض أمرائه قد اقترضوا من سراج الدين بن الكويك ، أحد كبار التجار الكارمية المتمولين من أهل الإسكندرية وذلك عندما مروا بمصر فى طريقهم إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج سنة ٧٢٤ هـ (سنة ١٣٢٣ م) . وقد بعث ذلك الكارمى وكيله ليقضى المال ثم سافر بنفسه إلى بلاد التكرور للتجارة والحصول على ما أقرض ولكنه مات فى تنبكنو فاقتضى المال ولده الذى كان معه فى تلك الرحلة التجارية ^(٣) . ومن الطبيعى أيضاً أن يستدين من الكارمية أيضاً كبار أفراد المماليك فى مصر ^(٤) .

ودور الكارمية فى حركة النقد المصرى فى البحر الأحمر جدير بالذكر . فقد كان لنشاطهم التجارى أثره فى انتشاره فى بلدانه المختلفة . وعندما ضعفت الثقة بالعملة المصرية وحل محلها فى مصر والشام النقد الذهبى والفضى الفرنجى

(١) المقرئى - نفس المرجع (مخطوط رقم ٤٥٥) ج ٣ ص ٢٤٠ وابن حجر - إنباء الغمر ج ١ ص ٣٦٦ وابن إياس . بدائع الزهور (بولاق) ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) المقرئى - نفس المرجع (مخطوط رقم ٣٣٣٧) ج ٢ ص ٩١٣ - ٩١٥ وابن حجر - الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٩ - ٥٠ وابن تغرى بردى - نفس المرجع (كاليفورنيا) ج ٥ ص ٨٩ ، ١١٧ (ودار الكتب) ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) رحلة ابن بطوطة ج ٤ ص ٤٣١ - ٤٣٢ وابن حجر - الدرر الكامنة ج ٤ ص ٤٠٥ .

(٤) ابن حجر - نفس المرجع ج ٢ ص ١٧٧ .

ذاع استعماله أيضاً في اليمن والحجاز وغيرهما من مراكز التجارة في البحر الأحمر على يد هؤلاء الكارمية خاصة .

وفضلاً عن كل تلك المهام التجارية والمالية ، فن الكارمية من أدى دوراً هاماً في الذود عن ديار الإسلام بما قدمه للحكومة من الجند والمال والسلاح في سبيل الدفاع عن مصر من العدوان الأجنبي .

وخلاصة القول أن تاريخ الكارمية فصل من الفصول الرائعة في تاريخ مصر الاقتصادي . نفوذ مصر في البحر الأحمر في عصر الفواطم والأيوبيين مهد له أحسن تمهيد . ووقوع الثورة التجارية في العصر الوسيط آتى ثماره الطيبة . وإذا كان نشاط التاجر الإيطالي مفخرة لتاريخ الحركة التجارية الوسيطة في البحر المتوسط ، فإن نشاط الكارمي في البحر الأحمر والمحيط الهندي ليعد له فخاراً وجهاداً واجتهاداً . لقد شق التاجران طريقهما في عصر يلهبه الحماس الديني ويضعفه جشع الحكومات في استخلاص الضرائب والمكوس ويهدره أخطار المواصلات البرية والبحرية وآفات الإنسان والطبيعة . جاهد التاجر الإيطالي فتغلغل في أوروبا كما وصل إلى أعماق آسيا وشق طريقه إلى الصين . وجاهد التاجر الكارمي فسيطر على البحر الأحمر ودعم نشاطه في المحيط الهندي ووصل إلى الصين أيضاً . وربما التقى الكارمي والإيطالي هناك ، كما التقيا في موانئ مصر على البحر المتوسط — بل لقد تعمق الكارمي أيضاً في أفريقية فوصل إلى بلاد التكرور وجعلها مجالا مفتوحاً لنشاطه الاقتصادي ؛ وإن ظلت أهم نقط الارتكاز الإيطالي في البحر المتوسط وأهم نقط ارتكاز الكارمي في البحر الأحمر . وكما كافح الأول في سبيل تنظيم العلاقات التجارية في أرجاء البحر المتوسط واستقرارها فيه ، كافح الثاني لتحقيق نفس الأهداف في البحر الأحمر والمحيط الهندي . وكما ناضل الأول في مواجهة الأخطار القراصنة في البحر المتوسط عندما كون القوافل وسلاح السفن ناضل النفس في مواجهة نفس أخطار في البحر الأحمر والمحيط الهندي . بل وزادت أهوال الملاحة في البحر الأحمر من متاعب الكارمي ، فضلاً عن مشاق الطريق في صحراء عيذاب وهضبة سيناء . أما تلك الإجراءات التي كانت تتخذ مع التاجر الإيطالي وغيره في الإسكندرية أو غيرها من الموانئ

المصرية على البحر المتوسط فكانت تتخذ مع الكارمى فى عدن وفى مصر أيضاً ؛ من تفتيش دقيق ومن تحصيل الضرائب المتفاوتة على ما يحملونه من سلع وناص^(١) وفضلاً عن ذلك كله فقد بدأت هذه الطبقة عهداً جديداً فى تاريخ العمل والثروة المصرية عامة والثروة التجارية خاصة . إن الخليفة الفاطمى يمثل طوراً هاماً من أطوار التقدم المادى فى مصر . فعندما كان التجار عاجزين عن القيام بالمشروعات العمرانية أو المساهمة فيها مساهمة مجدية ، كان عليه أن يحتل هذا المركز . فبنى العمائر العظيمة وقام بتأجيرها للأهلين^(٢) . أما فى العصر الكارمى فقد استطاع الكارمى أن يبنى الفنادق والخانات وأن تنسب إليه كما تنسب إلى الخلفاء والسلاطين والأمراء حين يملكون القدرة المادية على البناء والتعمير . وإذا كان رجال الحكومة وقتذاك قد ملكوا من المال ما يتيح لهم بناء المساجد والمدارس والخوانك وغيرها فقد بنى هذا الكارمى بما ملك من ثروات وعمر كما تعمّر الحكومة نفسها . وما يستوقف النظر أن تروى بعض المصادر أن كارمياً بنى مدرسة من ربح يوم واحد من متجره^(٣) . وقد يكون فى هذا شىء من الإسراف فى التقدير ولكنه ينبىء بما دفقت عليه تجارته من ربح وما أدى للمجتمع من خدمات .

والمقارنة بين مركز التاجر الكارمى فى المجتمع المصرى وبين التاجر الذى عاش واجتهد قبل العصر الأيوبى جديدة بأن تجلّى لنا جانباً من التقدم التجارى فى مصر على يديه . إن التاجر فى العصر الفاطمى لم يكن بعد من طبقة الأغنياء

(١) راجع تاريخ ابن الجاور ج ١ ص ١١٢ - ١١٤ وج ٢ ص ١١٨ أبو مخرمه - نفس

المراجع ج ١ ص ٥٦ - ٥٨ ونص سمعان السمعاني المنشور فى Y. Kamal (Ed.) : op. cit. IV, II p. 1192

Breydenbach : Les Saints, Pero Tafur : op. cit. pp. 8, 68 perégrinations de Bernard de Breydenbach (1483) p. 67 Jewish Travellers p. 158

ورحلة ابن جبير ص ٣٩ - ٤٠ ورحلة العبدى ص ٥١ ورحلة البلوى ص ٤٣ و Heyd : op. cit. II pp. 429-30 ونقولا زياذه - رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى ص ٥٤ و ١٣١ .

(٢) ناصر خسرو - سفرنامه ص ٤٨ .

(٣) ابن شاهين الظاهرى - زبدة كشف الممالك ص ٤١ .

أو أصحاب النفوذ في الدولة . إنه كان كالقروى - أو صاحب الحرفة لا قبل له بركوب الخيل بينما يركب الجند والعسكر والعلماء ^(١) . أما في العصر الكارمى فهو يعد القوافل الهائلة ويحميها بجند وخيالة تشتغل لحسابه ^(٢) . ولم تعد الحبوب في ذلك العصر أيضاً أهم وسيلة لاستثمار المال كما كان الحال من ذى قبل ؛ بل أصبحت التوابل أضمن السبل للكسب وتوظيف الأموال . ومن المجدى أن تعرف أن سمسار الكارمية - كسمسار القطن في تجارة مصر الحديثة - كان يصل إلى مرتبة الأغنياء ^(٣) . ورأس المال مقياس طيب لتحديد طاقة التاجر وإمكانياته في العمل ومكانته في التاريخ التجارى . لقد بلغت ثروات بعض الكارمية ألف ألف دينار وربما أضعاف ذلك ؛ وهى على أى حال أرقام جديدة في تاريخ رأس المال الفردى وتطور جديد في تاريخ الثروة المستقلة في التجارة . في سنة ٧٧٦ هـ (سنة ١٣٧٤ م) مات التاجر المصرى الكارمى ناصر الدين محمد ابن مسلم الذى عده ابن حجر العسقلانى « أعجوبة عصره في كثرة المال حتى كان يقال إنه لا يعلم قدر ماله . . . »

ويقال إنه خاصم بدر الدين الخروبي (التاجر الكارمى المشهور) فقال له ابن مسلم : اشتر بمالك كله شكاير وأحضرها أملأها لك مالا . ويقال إنه ما مات له عبد في الغربية ، كانوا يدورون في التجارات ولا يتفق موت الواحد منهم إلا بمصر حتى إن واحداً منهم غاب عشرين سنة وعاد فمات عنده . وكان جده وأبوه وعمه من التجار حتى كان يقال إن لعمه نصف الدنيا ، وجده لأمه شمس الدين محمد بن يسير البالسى كان أيضاً من كبار التجار المشهورين ^(٤) وجدير بالملاحظة أن رأس مال ابن مسلم بلغ عشرة آلاف ألف دينار أى حوالى ستة ملايين من الجنيهات المصرية (ذهباً) . وقد فاقت شهرة هذا التاجر

(١) فاصر خسرو - نفس المرجع ص ٦٢ .

(٢) الأسدى - التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار ص ٢٢ .

(٣) ابن دقماق - نفس المرجع ج ٤ ص ٥٠ .

(٤) ابن حجر - الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٥٧ ابن تغرى بردى - المنهل الصافى ج ٣

ومكانته المالية والتجارية حدود الإمبراطورية المصرية المملوكية . ويتضح ذلك من ترجمة ابن تغرى بردى له . فهو يسجل أنه « كان أعظم تجار الكارم في زمانه وأكثرهم مالا . قال العيني : ولم يعرف أحد من أهل مصر أكثر مالا منه . وكان إجماع الناس على ذلك حتى قالوا تجار الهند : ليس في بلادنا من هو أكثر مالا منه غير تاجر كافر يقاربه في المال ^(١) » . كما يذكر ابن بطوطة أن التاجر الكارمى في مصر يعادل أضخم تجار الصين مالا وثروة . بل لقد بلغ من ثراء الكارمية وجاههم أنه عندما عوفى أحد كبار رجال الدولة في عصر السلطان الناصر محمد من مرضه وزينت له العاصمة لاقاه الكارمية ونثروا عليه الذهب والفضة . وقبلما تناولت كتب التراجم أحداً من هؤلاء الكارمية إلا ذكرت أنه كان من « ذوى الأموال الواسعة » أو أنه « ترك مالا كثيراً جداً أو ما شابه ذلك من التعابير ذات المغزى الاقتصادى الواضح .

ومن أهم البيوتات التجارية التى حفل تاريخها بالاجتهاد والرغبة في توطيد مكانتها المالية ، فدعمت بذلك مكانة مصر والطبقة الوسطى المصرية في التجارة والاقتصاد في ذلك العصر ؛ آل الخروبي والكويك ويسير الذين توارث الكثيرون منهم رئاسة التجار في مصر . وجدير بالملاحظة أن تلك البيوتات التجارية غاب عليها الطابع الأسرى ، ولذلك يرث كل جيل منها نشاط الجيل السابق ومكانته التجارية والمالية ، فضلاً عن تجربته وخبرته : إذ كان الكارمى يدرّب أولاده ومن يتخيرهم من عبيده ذوى الفطنة والذكاء — على مباشرة أعماله التجارية الواسعة فيرسلهم إلى الأسواق الكبرى في مصر والحجاز واليمن والهند وبلاد التكرور وغيرها متاجرين مستثمرين مدعماً في نفس الوقت مكانة الأسرة المتوارثة في تلك الأسواق . كما كانوا يتخذون الوكلاء والعبيد يجلبون إليهم متاجر تلك

(١) ابن تغرى بردى — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة . راجع أيضاً ابن قاضى شهبه — والإعلام بتاريخ أهل الإسلام ج ٥ ص ٢٢٧ .

(٢) ابن حجر — الدرر الكامنة ج ١ ص ٢٠٤ وابن قاضى شهبه — نفس المرجع ج ٦

ص ١٢ .

(٣) رحلة ابن بطوطة ج ٤ ص ٢٥٩ .

البلاد التي يفدون عليها أو يستقرون بها ويروجون في تلك البلاد أيضاً المتاجر التي يرسلونها إليهم . وكل ذلك يؤدي بنا إلى إدراك المعنى المقصود من أن الكارمية تجار رأساليون . وعلى جهود هؤلاء التجار وأشباههم من تجار الرقيق العظام تكونت « البرجوازية » المصرية الكبيرة وعاشت ما عاشت الظروف التي قومتها .

وجدير بنا بعد ذلك أن نناقش دراسة آثارها واهتم بها المشتغلون بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الغرب وهي تاريخ « الرأسمالية » والبحث في أصولها ونشأتها . وإذا لم يكن مؤرخو الشرق العربي قد وجهوا عناية إلى هذه الدراسة حتى يمكن أن نتعرف على أصول « الرأسمالية » أو نشأتها في الشرق العربي أو في مصر فن الحزى أن نتجه إلى الكارمية التي نبحت تاريخها لنرى فيها ما يجدى بالنسبة لتلك الدراسة .

إن فبرنر سومبارث^(١) وهو مؤلف ألماني وأحد كبار من ناقشوا تاريخ « الرأسمالية » أكد أنها تميزت بروح خاصة وهي الرغبة في الكسب والتجارة والتوسع التجاري لم توجد في شعوب خارج أوروبا أو في القارة الأوروبية نفسها في العصور المتقدمة^(٢) ؛ وليس هنا مجال مناقشة أفكاره التي أثارت كثيراً من الجدل والدراسات التي نقضت بعض آرائه . ولكن أهم ما يهمنا من نظريته أنه قصر ظهور الرأسمالية على أوروبا وجعل ميلادها سنة ١٢٠٢ م وهي السنة التي نشر فيها ليونارد وبيزانو رسالته في تعليم الطرق الدقيقة للحسابات التجارية باستخدام إطار الحساب^(٣) .

فإذا كان صحيحاً ما قاله سومبارث من أن ظهور « الرأسمالية » يرتد إلى سنة ١٢٠٢ م أو بمعنى أوضح جاء معاصراً للحركة الصليبية وعصر الثورة التجارية الوسيطة على يد كبار تجار الغرب وقتذاك . فهي قد ظهرت في مصر كما ظهرت في الغرب في نفس الفترة بل إن تاريخ الأمصار والمدن التجارية

(١) Day : Economie development in Europe pp 62-63, 65, Pierenne : op cit.

p. 125

Werner Sombart, Leonards Pisano

Counting frame Liber Abbacus

(٢)

(٣)

في الامبراطورية الإسلامية يدل على مدى نشاط رأس المال السائل وأثره في التجارة والحياة الاقتصادية قبل فترة الحركة الصليبية والحركة التجارية الكبيرة بين الشرق والغرب بوقت طويل . كما أن المقارنات السابقة بين الكارمى والإيطالى أو مكانة الكارمى المالية أو الجهود التجارية التى بذلها فى مجالات نشاطه المختلفة سواء ما كانت فى مصر أو فى بلدان البحر الأحمر أو بلاد التكرور أو بلاد المحيط الهندى - كل ذلك يدل على أنه وقف إلى جانب الإيطالى والأوربى فى إنشاء الرأسمالية فى العالم لا فى أوربا وحدها كما قال سومبارث . ولعل مما يجدر ذكره أن النشاط التجارى الذى عمر معظم العالم الوسيط فى تلك الفترة قد أنشأ « الرأسمالية » التى سعت على الدوام إلى تنمير أموالها بالتجارة والتوسع التجارى كلما سنحت الفرصة . وإذا أوضحت المقارنة بين التاجر الكارمى وبين التاجر الإيطالى أو غيره من التجار الكبار فى أوربا كيف لم يصب سومبارث فى قصر ظهور الرأسمالية على التاريخ الأوربى فجدير بنا أن نسجل ما قاله ابن بطوطه عن التاجر الصينى الكبير حتى يمكن المقارنة بينه وبين الكارمى أو بمعنى أوضح بين تاجر الرأسمالية فى أنحاء العالم الوسيط . إن ذلك الرحالة الذى زار الأمصار الإسلامية وامتدت رحلاته فى البحار الجنوبية حتى وصل إلى الصين يلاحظ أن التاجر الصينى الكبير قد وصل - أو كاد يصل - إلى تلك المكانة المالية والتجارية التى وصل إليها التاجر الكارمى . قال إن : « أهل الصين أهل رفاهية وسعة عيش إلا أنهم لا يحتفون بمطعم أو مابس . وترى التاجر الكبير منهم الذى لا تحصى أمواله كثرة وعليه جبة فظة خشنة . . . وعادتهم أن يسبك التاجر ما عنده من الذهب والفضة قطعاً تكون القطعة منها من قنطار فما فوقه وما دونه ويجعل ذلك على باب داره . ومن كان له خمس قطع منها جعل فى أصبعه خاتماً ومن كانت له عشر جعل خاتمين ومن كان له خمس عشرة . سموه الستى وهو بمعنى الكارمى بمصر^(١) » ؛ وهذا كله يدل على أن رأى سومبارث فى نشأة الرأسمالية قد يمثل وجهة نظر أوربية خالصة تعوزها النظرة العالمية الشاملة التى قد تعاون فيها دراسة ذلك الموضوع من وجهة النظر

المصرية - وهى قصد هذا البحث . أما أنه حدد ظهورها برسالة ليوناردو وبيزانو التى تعتبر أولى المحاولات الأوروبية لتنظيم حسابات التجار ، فالكارمى وغيره فى مصر قد عرف نظام دفاتر الحسابات قبل الحركة الصليبية فاعتبر القضاء الإسلامى دفاتر المالىين حججاً على أصحابها من تجار وصيارفة وسماسرة وأن العرف جار بينهم بذلك ^(١) ؛ بل إن تاريخ حياة ليوناردو وبيزانو ودراساته يوضحان بكل جلاء الأثر العربى فى إنتاجه ^(٢) .

وقبل أن ننتقل إلى علاقة هؤلاء الكارمية الضرائبية بالدولة ينبغى أن نعالج ناحية متصلة بطبيعة كيانهم وحياتهم التجارية وهى رئاستهم ولقب رئيس الكارمية أهم طوائف التجار فى الإمبراطورية المصرية . إن أكثر الكارمية مالا وجاهاً ونفوذاً كان يتولى رئاسة طائفتهم وتخضع له سائر التجار حتى أكابرهم ويحتفظ فى مصر وفى بلاط سلاطينها بالمركز الرفيع فضلاً عن مكانته المرموقة فى البحر الأحمر واليمن والحجاز أيضاً . وإذا لم يكن من السهل أن تكون فكرة واضحة عن اختيار رئيس التجار فقد أتاحت إحدى الحوادث السبيل إلى معرفة الأسس العامة لاختيار من يحتل هذه المكانة الكبرى بين التجار . روى ابن حجر العسقلانى فى أخباره عن سنة ٧٨٦ هـ وسنة ١٣٨٤ م أن التاجر الكارمى الكبير زكى الدين الخروبي عاد من الحجاز فى تلك السنة ، وأهدى بهذه المناسبة إلى السلطان برقوق وإلى كبار أمراء المماليك « هدايا جليمة » ، ثم حدث أن اتهمه فى ذلك الوقت أحد أعيان التجار اليمنيين فى مصر وهو شهاب الدين الفارض - أخو الأشرف وزين صاحب اليمن آنذاك - بينهم خطيرة ، فأخرج الخروبي كتاباً من قبل صاحب اليمن وقد ضمنه كتاباً من الفارض يقول فيه - « إن مصر آل أمرها إلى الفساد ، وليس بها صاحب له قيمة ، فلا نرسل بعد هذه السنة هدية ، فإن سلطانها اليوم أقل المماليك وأردفهم . فأمر السلطان بالقبض على الفارقى وقطع لسانه ومصادرة

(١) ابن عابدين - نشر العرف فيما بنى من الأحكام على العرف ص ٤١ وابن الشحنة -

لسان الحكماء ص ٧٦ وابن بسام - نهاية الرتبة ص ٧٢ وابن حجر - إنباء الغمر ج ٢ ص ١٨٢ .

(٢) سأعالج هذه الناحية الهامة فى العلاقات العلمية والتجارية بين الشرق والغرب فى العصور

الوسطى فى مقال خاص .

أملاكه . ثم شفع فيه فأطلق . . . وخلع على زكى أمين الدين خلعة معظمة واستقر كبير التجار» (١) ولعل هذا النص يلقى ضوءاً على لقب كبير التجار ولن يمنح ، فالدولة تمنحه بناء على ولاء التاجر لصاحب العرش وما أسدى من خدمات سياسية ومادية باهرة . وما له من مكانة تجارية عالية .

وإذا نظرنا بعد ذلك فيما جنته الدولة من وراء نشاط الكارمية من ضرائب كان أول ما يستوقف النظر أن هؤلاء الكارمية تحملوا عبء ضخماً من أعباء الحروب في المال والتكاليف . ويكفى لذلك أن نعرف أن الأرض الزراعية المصرية كانت تعول فلاحها القرايين وتقطع إقطاعات لجندها المماليك . ولذلك كان على الثروة التجارية المصرية والقوامين عليها أن تعنى بأهم مصادر ميزانية الجيش المصرى ومطالبه من استعدادات حربية ومادية ومصاريف حملات متكررة يفرضها على مصر موقفها الدفاعى ضد الصين والمغول . فلا غرابة إذاً والكارمية أكثر التجار عملاً وأوفرهم مالاً أن يتحملوا أكبر العبء في مواجهة تكاليف الحرب المسطرة على مصر طوال عصرى الأيوبيين والمماليك بعد أن جنوا ثمار سياسة مصر التجارية لحمايتهم ونمائهم . وهذا كله يفسر لما كان كتاب الغرب المعاصرين ينظرون بعين الحسد والحسرة لهذا السيل المتدفق من الأموال التى تحصلها مصر من وراء التجارة العالمية والسياسة التى وضعتها لمواجهة الظروف التاريخية التى عاصرتها (٢)

كان طبعياً أن يرفع ثمن السلعة الشرقية عند وصولها إلى مصر نتيجة لتكاليف انتاجها ومصاريف الوصول إليها وحملها إلى مصر والرسوم المفروضة عليها في اليمن وتعدد الوسطاء الذين تمر عليهم . كما تأثر ثمنها أيضاً تأثيراً كبيراً بالضرائب التى تفرض عليها أثناء مرورها بمصر باعتبارها في ذلك الوقت من أهم مصادر الإيراد الحكومى . وليس غريباً بعد ذلك أن يرتفع ثمن السلعة الشرقية إلى ثلاثة أو أربعة أمثال ثمنها الأصلى . وليس غريباً إذا قيل كذلك أن

(١) ابن حجر - إنباء الغمر ج ١ ص ٢١١ .

(٢) راجع بعض الشواهد الهامة التى أوردها الدكتور عزيز سوريال عطيه عن هذه الناحية

The Crusade in the Later Middle Ages pp. 40-41, 115, 174

في كتابه

الحكومة المصرية كانت تجبى ما يعادل شحنة سفينة عن كل أربع سفن .
 كذلك كانت الحكومة المصرية تفرض رسوماً أخرى على التوابل التى تمر
 بالحجاز غير الرسوم التى كانت تجبىها عايتها أثناء مرورها بمصر ؛ فكانت
 هناك رسوم تجبى فى بدر وأخرى فى حنين وبويب والعقبة وجسر الحساء^(١)
 وهى أهم مراكز التجارة الكارمية . وحينما تصل هذه التوابل إلى الموانئ المصرية
 كانت الحكومة تحصل عايتها مكوساً أخرى فى عيذاب والقصير والطور
 والسويس . وتلك الموانئ وإن اختلفت أهمية ونشاطاً فى ظروف تاريخية معينة
 إلا أنها « على حد واحد فى أخذ المرتب السلطاني » . وما كتبه ابن مماتي
 والقلقشندي والمقریزی فى أيامهم المتتالية يدل على أن نسب الضرائب المفروضة
 على السلع فى تلك الموانئ ظلت فى العصر المملوكى على ما كانت عليه فى
 العصر الأيوبي على وجه التقريب^(٢) . وجدير بالملاحظة أنه فى الوقت الذى
 نشطت فيه التجارة نشاطاً هائلاً بين مصر والبحر المتوسط ، تحددت سياسة
 مصر الضرائبية الجديدة على أساس التوسع فى فرض الرسوم على السلع النافعة
 فى الغرب وأهل التوابل . ويعتقد المقریزی أن تلك السياسة ترجع إلى حكم
 صلاح الدين الأيوبي^(٣) . ومن المؤسف حقاً أن المصادر التى تحت أيدينا
 حتى الآن لم تقدم تفصيلاً أو إحصاء عن فئات ضرائب متاجر الكارمية فى
 موانئ مصر على البحر الأحمر ، أو مجموعها باعتبارها مصدراً من المصادر
 الكبرى لإيرادات الدولة . كما لا نعرف تفصيلاً عن ضرائب متاجرهم عند
 دخولها القاهرة . ومن القاهرة تحمل معظم متاجر الكارمية إلى الأسكندرية
 ودمياط ، وهناك أيضاً تؤخذ عنها الرسوم المحددة لدخول هذين الميناءين ، وهو
 ما لا نعرفه على وجه الدقة والتفصيل . ولكن قيمة تلك المكوس تتضح فى
 إشارات الرحالة أو كتب الحوليات بطريقة عارضة . ومن الأمثلة الهامة على

(١) ابن شاهين - زبدة كشف الممالك ص ١٠٨ .

(٢) ابن مماتي - كتاب قوانين اللواوين ص ٣٢٧ والقلقشندي - صبح الأعشى ج ٣

ص ٤٦٩ - ٤٧٠ والمقریزی - الخطط ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٩ .

(٣) المقریزی - نفس المرجع ج ١ ص ١٠٩ .

امور الدولة السرية التى لا يجوز الإفشاء بها . (نفس المرجع ص ٨٤) .

ذلك، ما ذكره ابن حجر من أن مكس ما أحضره أحد تجار الكارم إلى مصر قد باع في سنة واحدة أربعين ألف دينار^(١) .
 وإذا كانت اليمن تعفى بعض الساع الواردة إليها عن طريق البحر الأحمر ،
 مثل الحنطة والدقيق والسكر والأرز والصابون وزيت الحار والزيتون المماح
 والنقل وعسل النحل من الضرائب مما يحمله إليها الكارمية وغيرهم من مصر^(٢) ،
 فإنما يرجع هذا إلى حاجة اليمن إلى تلك الساع . وكان أمراً طبيعياً أن تشجع
 الحكومة اليمنية التجار على استيرادها بإعفاؤها من الضرائب المقررة على غيرها
 من الواردات . ومع ذلك فإن المصادر المعروفة لا تشير إشارة واضحة للدلالة
 على أن مصر كانت تعفى هذه الساع نفسها من الضرائب عند خروجها من
 مصر وموانئها وهى في طريقها إلى اليمن . بل إن التفتيش الدقيق الذى كانت
 السلطات الحكومية المصرية تجريه في بعض الموانئ النيلية كقوص وأخميم والمنيا
 على التجار والحجاج المتاجرين المتجهين إلى البحر الأحمر قد يدل على أن
 تلك الساع الصادرة إلى اليمن خاصة لم تكن معفاة من الضرائب عند تصديرها
 من مصر . وقد شرح المقريزى الدقة المتبعة في المفتش عليها حين قال :
 « كانت أعوان متولى الزكاة تخرج إلى منية ابن خصيب (المنيا الآن) وأخميم
 وقوص لكشف أحوال المسافرين من التجار والحجاج وغيرهم ، فيبحثون عن
 جميع ما معهم ، ويدخاؤون أيديهم أوساط الرجال خشية أن يكون معهم مال ،
 ويخافون الجميع بالأيمان الحرجة على ما بأيديهم وما عندهم غير ما وجدوا .
 وتقوم طائفة من مردة الأعوان وبأيديهم المسال الطوال فيصعدون إلى
 المراكب ويحسبون بمسالمهم جميع ما فيها من الأحمال والغرائر مخافة أن يكون فيها
 شيء من بضاعة أو مال فيبالغون في البحث والاستقصاء بحيث يقبح ويستشنع
 فعلهم ويقف الحجاج بين يدي هؤلاء الأعوان مواقف الحزى والمهانة لما
 يصيرون منهم عند تفتيش أوساطهم وغرائر أزوادهم ويحل بهم من العسف وسوء
 المعاملة ما لا يوصف »^(٣) . ولا شك أن أهم المعنيين أساساً من ذلك التفتيش

(١) ابن حجر - الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) ابن المجرور - نفس المرجع ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧ .

(٣) خطط المقريزى ج ١ ص ١٠٨ - ١٠٩ .

هم التجار والحجاج المتاجرون من الكارمية الذين تعجنى الحكومة من وراء صادراتهم الضرائب الوفيرة . أما متجر الكارمى فى أى مدينة من مدن القطر فتحصل عنه الحكومة زكاة معلومة كاملاً حال عليه الحول^(١) . ولم يحدد القلقشندى أو غيره من المصادر المعاصرة التى وصلت إلينا ، قيمة تلك الزكاة ، وإن كان القلقشندى قد اكتفى بقوله إنها تجرى مجرى سائر متحصل الإسكندرية فى المباشرة وغيرها^(٢) . ومما يثير الأسف أننا لم نعثر بعد على فئات الضرائب الخاصة بمتاجر الأسكندرية الوسيطة أو غيرها من الموانى أو المدن التجارية المصرية الكبرى .

ولكل تلك المصالح التى ربطت الكارمية بالدولة عنيت الحكومة عناية خاصة بشؤونهم فى صميم بناء تنظيمها الإدارى . فأنشأت وظيفة من أجل وظائفها لرعاية مصالحهم وشئون التجارة بين البحر الأحمر ومصر — تلك هى نظر البحار والكارمى . يقول القلقشندى إن تلك الوظيفة . « وظيفة جميلة تارة تضاف إلى الوزارة وتجعل تبعاً لها وتارة تضاف إلى الخاص (أى نظر الخاص) وتجعل تبعاً لها وتارة تنفرد عنهما بحسب ما يراه السلطان^(٣) » .

وإذا كان من أهم أعمال الولاية فى الأقاليم المصرية السهر على شئون الأمن ورعاية مصالح التجار بالحق من ولاياتهم ، فإن أحد مراسيم تولية والى ولاية الصعيد^(٤) يسجل أن عليه أن يسهر على مصالح ذلك الجزء الكبير من الوادى لأنه باب اليمن والحجاز^(٥) « الذى ظل رديحاً طويلاً من الزمن الطريق التقليدى لمتاجر المحيط الهندى والبحر المتوسط . بل لقد أشار مرسوم آخر إلى نشاط الكارمية فى أرض الصعيد وواجب والى الولاية بالنسبة لهم . قال : « وأكرم قدوم

(١) القلقشندى — نفس المرجع ج ٣ ص ٤٦١ .

(٢) راجع القلقشندى — نفس المرجع ج ٣ ص ٤٦١ . وعن الزكاة وتطورها فى مصر راجع الحاشية رقم ٤ من كتاب السلوك ج ٢ ص ٥١٠ — ٥١١ للدكتور محمد مصطفى زياده .

(٣) القلقشندى — نفس المرجع ج ٤ ص ٣٢ .

(٤) عن هذه الوظيفة راجع القلقشندى — نفس المرجع ج ٤ ص ٦٤ — ٦٥ و ٢٤ — ٢٥

وحاشية للدكتور محمد مصطفى زياده فى السلوك ج ١ ص ٢٣٩ رقم ١ .

(٥) القلقشندى — نفس المرجع ج ١١ ص ٤٢٨ .

من يرد عليك من الكارم وقرر بحسن تلقيك أنك أول ما قدمناه من المكارم فهم سمار كل نادى ، ورفاق كل ملاح وحادى ، ولا بد أن يتحدث السمار وتتداول بينهم الأسمار ، فاجعل شكرنا دأب ألسنتهم ، ومنناحلية أعناقهم ومنحنأ سبباً لاستجلاب رفاقهم ، فهم من مواد الإرفاق وجواد ما يحمل في طرف الآفاق^(١) .

والتاجر الكارمى تاجر مسلم ، يخدم الإسلام والعالم بنشاطه التجارى والمالى ، ويبدل من ماله فى سبيل الثقافة الإسلامية ، وينهل من عاوم الإسلام وثقافته وينشرها فى دروب الأرض ما وسعه الجهد . كما أن جهود هؤلاء الكارمية فى سبيل العلم والثقافة الإسلامية جديرة بالتسجيل والاعتبار إن عبد العزيز ابن منصور الكرىمى التاجر الكارمى المشهور (توفى بالإسكندرية سنة ٧١٣ هـ - ١٣١٣ م) « كان متسعاً فى نفقاته . . . وكان يكثر البر والمعروف ، ويخرج زكاة ماله فيقصد من الآفاق فيعطى ، وله عدة أوقاف على مكاتب سبيل وبر^(٢) » وقد علم أحد رؤساء الكارمية - عبد اللطيف بن أحمد بن محمود بن أبى الفتح بن محمود بن أبى القاسم التكريشى - الحديث « وفرق على نكل من سمع عليه ديناراً ديناراً^(٣) » . كما أنه بنى مدرسة بثغر الإسكندرية^(٤) وروى عنه أيضاً أنه قال الشعر . فليس غريباً بعد هذا كله أن يوصف بأنه من أحسن الناس « ديناً وعقلاً وفضلاً وذكاء وسؤدداً^(٥) » فى ذلك العصر أما عبد اللطيف بن رشيد بن محمد بن سديد الربيعى التكريتى - نزيل الإسكندرية الذى توفى سنة ٧١٣ هـ (سنة ١٣١٣ م) فكان أيضاً من « رؤساء الكارم معروف المكارم ، له نظم فائق وكتابة جيدة^(٦) » ، وألف ديوانا

(١) القلقشندى - نفس المرجع ج ١١ ص ٤٣٧ .

(٢) ابن حجر - الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٨٣ - ٣٨٤ والمقرئى - السلوك ج ٢

ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٠٥ .

(٤) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة .

(٥) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة .

(٦) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٠٦ .

مشهوراً في المدائح النبوية . كما وصف بأنه كان « رئيساً كاملاً وافر المعرفة فاضلاً وجيهاً بين الناس ^(١) » وقد خلف التاجر الكارمي المشهور عبد اللطيف بن محمد بن مسند الإسكندراني (ت سنة ٧١٤ هـ - سنة ٣١٤ م) مدرسة بثغر الإسكندرية وكان كذلك محدثاً وشاعراً يذبح المدائح النبوية ^(٢) . وقد مات الكارمي محمد بن أحمد ابن عبد اللطيف سنة ٧٣٢ هـ (سنة ١٣٣١ م) وهو يؤدي فريضة الحج ^(٣) . كما مات الكارمي محمد بن الحسين بن محمد ابن أبي الفتح بن الكويك الربيعي التكريتي ثم المصري وهو مجاور بمكة سنة ٧٦٤ هـ (سنة ١٣٦٢ م) ^(٤) . ولقد شيد ذلك الكارمي مدرسة كبيرة بمصر جعلها داراً للحديث وأوقف عليها أوقافاً كثيرة ^(٥) .

وكذلك أوصى محمد بن مسلم بن حسين بن مسلم الكارمي (توفي ٧٧٦ هـ - ١٣٧٤ م) بتعمير مدرسة باسمه ورصد لذلك مبالغ ستة عشر ألف دينار من ماله ^(٦) . أما محمد بن أحمد بن محمد بن علي الخروبي فن أسرة كارمية عريقة ، وله بالقاهرة مدرسة مشهورة معروفة باسمه ^(٧) . ومن أفراد هذه الأسرة الكارمية من ساهم في بناء خانقاه نسبت إليها فسميت خانقاه الخروبي ^(٨) . ومن الطريف أن يروى لنا ابن تغري بردي أن أحد الكارمية كان يشتغل

(١) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة والعين - عقد الجمان المجلد ٦١ ص ٤٦٢

(٢) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤١٠ وابن حبيب - درة الأسلاك ج ١

ص ١٠٠ .

(٣) ابن حجر - نفس المرجع ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٤) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٢٩ .

(٥) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة وابن دقماق - الانصار ج ٤

ص ٩٩ .

(٦) ابن تغري بردي - المنهل الصافي ج ٣ ص ٧٦٣ .

(٧) المقرئ - الخطوط ج ٢ ص ٢٦٩ - ٣٧٠ .

(٨) المقرئ - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٢٦ - ٤٢٧ . راجع أيضاً ابن حجر -

نفس المرجع ج ١ ص ٤٥٠ وابن تغري بردي - نفس المرجع ج ٣ ص ٨٧٥ - ٨٧٦ والسخاوي -

الضوء اللامع ج ٥ ص ٢٤٠ .

بعلم الكيمياء^(١) . ولعل أهم ما قصد إليه من وراء ذلك هو تحويل المعادن إلى ذهب وهو عمل تجارى مربح فى آخر الأمر .

وقد عرف عن هؤلاء التجار روح الفتوة والعلف ، ومنهم من اشتهر بسعة البذل والكرم والإحسان للناس والإقراض بغير فائدة^(٢) ، ومنهم من كان واسع العطاء للفقهاء والشعراء ، كما أن منهم من شيد القصور العظيمة ؛ روى أن قصر الكارمى برهان الدين المحلى - الذى بناه على شاطئ النيل بالقاهرة - كان أعجوبة الدهر فى إتقان البناء وكثرة الرخام والزخرفة و « المنافع » الكبيرة فى القاعات والأروقة . وخدمة للثقافة ابنتى برهان الدين إلى جانب هذا القصر مدرسة تستقبل طلبة العلم فى ذلك الوقت . وقيل إن ما أنفق فى بناء القصر قد باع خمسين ألف مثقال ذهباً^(٣) ، وهو الرقم الذى ورد فى المصادر عن تكاليف بعض عمائر العصر المعروفة مثل مسجد السلطان المؤيد شيخ .

والخلاصة أن من هؤلاء الكارمية من كان يملك أن يحيط نفسه بمظاهر العظمة والغنى حتى يصبح فى هيئة « كهينة السلطان تماماً »^(٤) .

وإذا كانت هذه هى حال أولئك الكارمية من النفوذ والعام والجاه والثراء والنجاح فمن أين جاءهم الضعف والانهيار ثم الفناء ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب استكناه الأحداث المحلية والعالمية وظروفهم التى دفعت إلى أفول نجمهم .

أساس بناء الدولة المصرية فى ذلك الوقت أنها دولة إقطاعية بيروقراطية . وإذا هدد الفساد مصر ، جاء من هذين الركنين ثم تسرب إلى كيان الدولة كلها ، وكانت مرافقها الاقتصادية أشد حساسية وأكثر من غيرها تأثراً بالفساد .

(١) ابن تغرى بردى - النجوم الزاهرة (كاليفورنيا) ج ١ ص ٢٨١ .

(٢) ابن حجر - إنباء الغمر ج ٢ ص ٢٩٠ ب .

(٣) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٢٩٠ (١) والمقرئى - الخطط ج ٢ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ وأثر عن برهان الدين أيضاً أنه جدد اللوح الأخضر فى الجامع العتيق أو جامع عمرو . راجع القلقشندى - نفس المرجع ج ٣ ص ٣٤٢ .

(٤) الأسدى - التيسير والاعتبار ص ٢٢ وابن تغرى بردى - المنهل الصافى ج ٣ ص ٨٧٦ .

وغنى عن البيان أن تفوق مصر في الميادين الحربية والسياسية والاقتصادية في العصر الوسيط الكارمى إنما كان رهين التناسق والتساند والنماء الذى كانت تقوم عليه القوى الاقتصادية أو العسكرية . ويكفى لتوضيح ذلك أن نعلم أن نظام مصر الاقتصادى في العصر المملوكى ، الذى وقعت في أواخره نهاية الكارمية ، كان متصللاً أشد الاتصال بجيشها . فلم يكن الجيش في ذلك الوقت أداة للمحافظة على سلامة الدولة من معتد أو عدو فحسب بل كان كياناً حربياً واقتصادياً في الوقت . فأرض مصر — نظرياً — ملك للسلطان وهو يوزع منها على جنده إقطاعات تعظم وتتسع كلما ترقوا في السلك العسكرى ؛ والإقطاع — والسلطان على رأسه — مجال لإنتاج زراعى وصناعى وتجارى في ذلك العصر . وأرض مصر تنتج أهم مواد الاستهلاك اللازمة للمواطن . فإذا ساءت حالها بفعل العوامل الطبيعية أو الغير الطبيعية ، تعرضت مصر لهزات اقتصادية عنيفة خطيرة هددت موارد الحكومة ورجالها المعولين على الزراعة والإقطاع ؛ ويصبح لزماً عليها أن تبحث عن موارد أخرى للوفاء بمطالبها المتسعة وبخاصة بعد أن أصبح النظام الإقطاعى عاجزاً عن أداء المهمة التاريخية والاقتصادية التى يعيش من أجلها . ومن ذلك كان طبيعياً — بل لم يكن هناك مناص — أن تثقل الأعباء الملقاة على موارد الثروة القومية السائلة (رأس المال السائل كما يسميه أهل ذلك العصر) ، وأهمها التجارة . فأصبح على المدينة المصرية أن تتحمل أعباء جديدة في شكل ضرائب متعددة توازن بها الدولة ضعف انتاجها الزراعى وفشل الإقطاع والقرية — تلك الأعباء التى أخذت تتزايد كلما أمعن الإقطاع ضعفاً وفساداً حتى انتهى الأمر بالسلطان إلى التوسع البالغ في نظام الاحتكار . وكان أخطر تلك الاحتكارات تجارة الشرق وحركة الترانسيت التى يعيش عليها الكارمية . ومن الحقائق التاريخية الواضحة أن السلطان قد اشتغل بالتجارة كما اشتغل بها أمراؤه وكبار رجاله وموظفوه . وعلى الرغم من أن بعض السلاطين قد أدرك مغبة هذا العمل على المصلحة العامة للدولة ولطوائف التجار والحرفية إلا أنهم لم يتخلصوا منه لأن المتربع على أريكة السلطنة كان في نفس الوقت التاجر الأول بين أمراء دولته . ولكن عندما بلغت الدولة مرحلة

الهرم كان هذا التوسع في سياسة الاحتكار من مظاهره كما أصبحت عبءاً باهظاً على الطبقة المتوسطة وخطراً ماحاً يهدد مستقبلها بالضعف والانكماش . ولا يفسر إقدام السلطان على هذه الخطوة الحاسمة في تاريخ الكارمية إلا عاملان : الأول — أعباء الإمبراطورية المصرية ونفقات الحروب التي تتطلب يوماً بعد يوم معيناً من المال ضخماً ومضموناً . أما العامل الثاني فهو أن الإقطاع المصري والضرائب التجارية لم تعد كافية للوفاء بأعباء الدولة ومصالح القوامين عليها بعد أن تقاعسوا عن العناية بشئون الري أو المحافظة على التناسب بين مساحة الأراضي المنزرعة وبين الزيادة المطردة في إعداد الجند وما يصحب ذلك من ضرورة توفير الإقطاعات لهم ، مما جعل إعلان الحكومة احتكار تجارة الشرق واستبعاد الكارمية من مجال الحياة الاقتصادية بمثابة إعلان إفلاس النظام الإقطاعي ونتيجة طبيعية لفقدان التوازن بين « البرجوازية » والإقطاع ، وعجز الممالك عن تقدير الضرورة اللازمة لبقاء هذا التوازن في سبيل المحافظة على مكانتهم واستقرار الاقتصاد المصري واطراد نموه . وفي نهاية الأمر زادت سياسة الاحتكار السلطاني العلاقات التجارية الأوروبية مع مصر سوءاً وقتوراً . وكان من بين العوامل الخطيرة التي حملت الغرب على الاهتمام بالتخلص من أهمية مركز مصر التجاري بين الشرق والغرب .

بدأ برسبای سياسة احتكار التوابل وبدأ معه كفاح الكارمية لتقرير مصيرهم . وكانت خطة برسبای تلمخص في أن يقوم تجار الخالص ببيع التوابل للفرنجة بالسعر الذي يفرضه ثم اتجه إلى تركيز تجارة التوابل في مصر وحدها — دون الشام — بل وجعل الإسكندرية الميناء الأوحـد لتلك التجارة في إمبراطوريته . وكان من أهم ما يسر له القيام بهذا كله فقدان عدن مركزها التجاري منذ سنة ٨٢٨ هـ (سنة ١٤٢٥ م) واحتلال جدة مكانتها نتيجة لإجحاف سلاطين عدن بمصالح التجار وعدم اهتمامهم بالسير على سياسة ضرائبية مستقرة سليمة يطمئن بها الكاري وغيره على مصالحه ومستقبل مشروعاته واستثمار أمواله في التجارة^(١) . لقد أمر برسبای سنة ٨٢٨ هـ (سنة ١٤٢٥ م) —

(١) المقریزی — السلوك (مخطوط رقم ٤٦٤) ص ٦٢ و ٦٣ . راجع أيضاً درر الفرائد ص ٢٩٢ — ٢٩٣ ، والخالدي — المقصد الرفيع المنشأ ص ١٥٤ .

— وهى نفس السنة التى جهز فيها حملته لغزو قبرس — بأن ينادى فى مكة بالألا يباع البهار إلا على تجار مصر وحدهم . وبذلك ينصب إلى الأسواق المصرية وحدها كل ما يرد إلى البحر الأحمر من بهار المحيط الهندى . وبذلك أيضاً يضمن الحصول بل والتحكم فى فرض الضرائب التى ترصيه . وتذكروا وتشديداً نودى فى مكة سنة ٨٣٠ هـ (سنة ١٤٢٧ م) أن « كافة من اشترى بضاعة من بضائع التجار ، وسافر بها إلى غير القاهرة حل دمه وماله للسلطان ، فسافر التجار القادمون من الأقطار مع الركب المصرى ليؤخذ منهم مكوس بضائعهم ثم إذا ساروا من القاهرة إلى بلادهم أخذ منهم المكس ببلاد الشام^(١) » وقد بذل تجار الشام جهدهم فى الكفاح عن مستقبلهم وحياتهم بإغراء السلطان على السماح لهم بحمل التوابل إلى الشام مباشرة دون القدوم إلى مصر ، فوافق سنة ٨٣١ هـ (سنة ١٤٢٨ م) على ذلك بعد أن رفع قيمة المكوس المفروضة على بهارهم عن ذى قبل ؛ إذ « وقع الاتفاق على أن يؤخذ منهم بمكة عن كل حمل قل ثمنه أو أكثر ثلاثة دنانير ونصف ، ويعفوا من حمل ما يتبضعونه من جدة إلى مصر . فإذا حملوا ذلك إلى دمشق أخذ منهم مكسا هناك على ما جرت به العادة^(٢) » . ولكن برسباى ، بعد بضع سنين ، عاد فأبطل هذه الخطوة ، وألزم التجار بعدم حمل شئ من البهار إلى الشام ومصر تصديرها من البحر الأحمر إلى مصر فحسب . فقد أغرته المكاسب وساعدته على مواجهة مطالبة المالية للنفقات والحروب ؛ فتوسع فى التجارة حتى أصبح المتجر السلطانى هو المحتكر لمتاجر الشرق الكبرى . ففى سنة ٨٣٢ هـ (سنة ١٣٢٩ م) اتخذ عدة قرارات هامة : أمر بتجهيز المال إلى جدة لشراء الفلفل ، كما حجر عليه بحيث لا يشتري أحد من التجار شيئاً منه إلا بعد أن يحصل على مئغاه ، وفضلاً عن ذلك فقد ألزم جميع التجار بأن يتوجهوا بتوابلهم إلى مصر وحدها ، وفى الوقت نفسه قصر بيعها للفرنج على ميناء واحد هو الإسكندرية . وتحقيقاً لأغراضه فى الكسب ، أمر بأن لا يبدأ أحد من الكارمية فى بيع بضاعته إلا

(١) درر الفرائد ص ٢٩٦ .

(٢) ابن تغرى بردى — التجوم الزاهرة (كاليفورنيا) ج ٤ ص ٦٢٨ .

بعد أن يصرف ما استورده . ولم يكن تجار الكارمية والشام هم وحدهم الذين ذاقوا إجحاف برسباى بمصالحهم التجارية بل لقد ألزم الفرنج بشراء القافل بزيادة خمسين دينار عن سعر السوق في كل حل مما اضطرهم إلى التقليل من كمية مشترياتهم حتى أنهم رجعوا في بعض السنين « بأكثر بضائعهم وما معهم من النقد إلى بلادهم » دون أن يؤدوا مهمتهم التجارية في مصر . ولم يكن تبرم التجار الفرنج أو تخلفهم عن الحضور إلى الإسكندرية في بعض المواسم باعثاً لبرسباى على التخلي عن سياسته . كما لم يكن تجاوبهم مع الكارمية في إبداء سخطهم أو الكفاح عن مستقبلهم ، والتعاون معهم على تهريب التوابل والاتجار معهم خفية — حافزاً له على التخلي عن سياسته الاحتكارية ، بل لقد أمعن في التمسك بها ؛ « فحصل على التجار من الغلاء ما لا يوصف وهو لا يزداد في كل سنة إلا شدة ^(١) » . وفي سنة ٨٣٣ هـ (سنة ١٤٣٠ م) اختط خطة دقيقة للتخلص من مواقف « البرجوازية » الكارمية والبرجوازية « الغربية » في كفاحهما ضده ؛ إذ شدد على الكارمية في بيع توابلهم له وإلا منعهم من ممارسة التجارة نهائياً ؛ ومعنى ذلك أنهم أصبحوا مجرد مندوبين يعمالون للسلطان التاجر الأوحده في متاجرهم . وبهذه الخطة يمكنه أن يقضى على تعنت تجار الفرنج معه حين لا يجدون الكارمية ينافسونه في الأسواق . ولا شك أن المعركة كانت حامية عميقة . فلم يكن من السهل أن ينتصر برسباى على أولئك التجار العريقين في نشاطهم وخبرتهم وحياتهم ولكنه على أى حال كان يشهر عايهم سلاح القوة والعنف والطرح ^(٢) إذا ما حاولوا إقامة العراقيل في وجه مشروعاته الاحتكارية . ففي سنة ٨٣٥ هـ (سنة ١٤٣٢ م) اشتد حصار برسباى على الكارمية . فألزمهم بعدم بيع بضائعهم من التوابل إلا بإذنه ثم جمعهم في رمضان من تلك السنة وطرح عايهم ما عنده من الفلفل مسعراً بثمانين ديناراً للحمل وكانوا قد باعوه له من قبل بخمسين ديناراً . وقد ذكر له بعض التجار تلك

(١) ابن حجر — إنباء الغمر ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) الطرح سياسة معروفة من مصرف العصور الوسطى ياجأ إليها السلطان عادة إذا ما كان في حاجة إلى المال ، إذ يفرض على التجار شراء بضائع من متجره بسعر يحدده بنفسه .

الحقيقة ، ولكنه لم يلتفت إليهم فلم يجدوا بدا من الخضوع في نهاية الأمر . كما أنه كتب المراسيم يوطد بها احتكاره لتجارة البهار وأرسلها إلى أسواقه الكبرى في الشام والحجاز والأسكندرية معلناً فيها أن « لا يبيع البهار ولا يشتريه إلا السلطان ^(١) » وكلما تقدمت الأيام بسياسة برسباى الاحتكارية لتجارة الشرق كلما أمعن في وضع الخطط الجديدة لتوطيد مركزه فيها . ففي سنة ٨٣٨ هـ (سنة ١٤٣٥ م) قصر الاتجار في التوابل وبلغ الشرق على جدة ومنع حمل التجار تلك السلع إلى مكة . كما ألزم تجار البحر الأحمر باتخاذ البحر ، لا البر ، وسيلتهم للوصول إلى الحجاز حتى لا تتسرب أى قافلة إلى مكة دون أن تؤدي في جدة ما يجب عليها من الضرائب . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، إذ حدد في تلك السنة أيضاً أن تكون الضريبة التى يحصلها من تجار الهند في جدة صنفاً لا مالا ، وبقيمة العشر من ثمن البضاعة . أما بالنسبة للتجار المصريين من الكارمية أو تجار التوابل من الشاميين فقد أمر بأن تؤخذ منهم مكوساً بقدر الخمس من ثمن بضائعهم عقوبة لهم على مخالفة أمره في الاتجار بجدة ومنافسة متجره . أما إن وجد الكارى في منى فقد أحل برسباى مصادرة جميع ماله . واتفق أن قرئ هذا المرسوم تجاه الحجر (بمكة) ثم راجع أمير مكة السلطان بذلك حتى أمر بالتسوية بين جميع أصناف التجار وأجناسهم في المعاملة والضريبة ، فلا يمتاز هندی على مصرى أو شامى ^(٢) . واستمر برسباى على تصميمه في تنفيذ الاحتكار المرسوم ؛ فأعلن في السنة التالية (٨٢٩ هـ - ١٤٣٦) بكل وضوح أن تجارة الفلفل من احتكار السلطان وحده . وظلت الحكومة تكافح نشاط الكارمية بين الحجاز ومصر . فعندما وصل الحجاج إلى مصر سنة ٨٤٠ هـ (سنة ١٤٣٧ م) شكوا التجار من أمير الحج كثيراً ، ولكن السلطان لم يأبه لشكواهم ؛ فما كان ذلك الأمير إلا المنفذ لسياسة موضوعة . ومن القبائح التى حكوها عن أمير الحج أنه طلب إلى التجار تأدية ضريبة خاصة في اليوم الثالث عشر من ذى الحجة سنة ٨٤٠ هـ (سنة ١٤٣٧ م) « فامتنعوا ،

(١) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٢٧٥ ب - ٢٧٦ ا .

(٢) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٣٠٧ ب ودرر الفرائد ص ٢٩٩ - ٣٠١ .

فرحل بالناس في آخر الحادى عشر ليفوت عليهم البيع بمنى في الثانى عشر والثالث عشر ، فكانت من أفحش الفعلات « على حد قول ابن حجر^(١) .

ولقد كان إلى جانب الأشرف برسبای رجال أقوياء يصطنعون الصرامة وينشدون بها التقرب إلى السلطان ؛ فالخطوة فالرفعة . بل منهم من كان مسئولاً إلى حد كبير عن نجاح سياسة الاحتكار السلطاني وصراعه مع الكارمية . فلقد روى أن جوهر القنقبای الطواشى الحبشى (توفى سنة ٨٤٤ هـ) - (١٤٤٠ م) « تقرب إلى السلطان بتحصيل الأموال من وجوه أكثرها لا يحل ، فكان برسبای يقربه ، ويتبرأ منه عند الناس ، ويظهر الإنكار عليه سراً » . وجوهر هذا من العناصر المباشرة في اطراد فقدان الكارمية مقومات كيانهم التجارى . « صار التاجر يغيب السنة فما فوقها ويحضر فلا يستطيع أن يبيع حملاً واحداً من بضاعته ولا يجد من يشتريه ويستدين نفقته على نفقه ، وعنده ما يساوى عشرة آلاف دينار ؛ فبقوا على ذلك مدة الأشرف (برسبای) نحو العشر سنين ثم تمدى الحال على ذلك بعده^(٢) » ومعنى هذا أن طبقة الكارمية أخذت في الانكماش وفي فقدان مجالات استثمار ثرواتهم وأسواقهم ثم في استهلاك رعوس أموالهم . هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى أن سياسة الاحتكار التى ركز أسسها السلطان برسبای قد أضحت نظاماً اقتصادياً سار عليه أخلافه من سلاطين المماليك وتمكنوا بسلطانهم الواسعة من المحافظة عليه . ومن مظاهر معركة البهار بينه وبين التجار الكارمية وغيرهم من تجار البهار فى البحر الأحمر ما سجله السخاوى^(٣) فى حوادث سنة ٨٥١ هـ (سنة ١٤٤٧ م) - ذلك أن شاد جدة فى تلك السنة - وهو الأمير جانبك الظاهرى - أرسل إلى نائب مكة يأمره بامساك جماعة من التجار كانوا قد تخلفوا عن النزول فى جدة واتجهوا إلى مكة مباشرة قبل أن تعشر بضائعهم . فلما سمع التجار بذلك اختفوا تلك الليلة (ليلة الجمعة ١٨ صفر) ثم اتجهوا إلى المسجد الحرام

(١) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٣٣٤ ودرر الفرائد ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) ابن حجر - نفس المرجع ونفس الجزء ص ٣٩٧ - ٣٩٧ ب .

(٣) السخاوى - التبر المسبوك ص ١٧٥ - ١٧٦ .

فى الصباص (صباب الءمة) ءىء اعءصموا به وأمسكوا بءطىب المسءء قائلن : « إنا لا نطلقك من أىءنا إلا بعء أن ءفرء عنا » . كما أءاعوا سءطهم على ءكومة السلطان ءقمق وعلى شاء ءءه . ولما لم يصلوا إلى نءىءة ، ولما لم يعلن صابء مكة إءلاءه عن القبض علىهم رفعوا المصابء على رءوسهم بعء صلاة العصر وظلوا يطوفون بالباء أسبوعاً ، ءضر فى ءلاله القاضى الشافعى لمقابلتهم ثم اءتمع بهم بعء ذلك بءصرة القضاة ءمىعاً وسألهم عن مءنهم فقالوا إنهم ممءنون عن الءهاب إلى شاء ءءة لأنه ظلمهم واسأصل ءءمة من أموالهم . وكان ءبر هؤلاء الءاراء قء ذاع فى مكة فارءءت له ووصل ءبرهم إلى ءءة فأرسل شاءها كءبه إلى القضاة وبعض الأعان ينكر ما ذكر عنه « وءالف أنه لا ءرض له عنءهم » ؛ وبذلك وءءه ءخلص هؤلاء الءاراء من شر ذلك الموظف .

وليس نءفى أن كفاء الكارمية فى البءر الأحمر كان أقوى وأصلب من كفاءهم فى مصر ولكنه لم ينءه إلى نءاء لأن مسءبلهم ىقرر فى مصر مركز الءوزىء إلى العالم الغربى . كما أن صراءهم فى البءر الأحمر أخذ شكلاً فقها إلى ءانب شكله الاءقصادى . فقد عبر قضاة مكة عن لسان ءال الءاراء وءبرمهم بسىاسة الممالىك . إذ أىءوا موقف الءاراء وءقهم فى الءضور إلى موسم الءء مءاءرءن ءون أن ىبءلوا ضرىبة أو مكساً على ءءاراءهم . كما أعان ءءار الءنء والضمن العاملن فى أسواق الءءار أنهم هءجروا مباء عءن بعء أن ذاع ظلم ماولك الءمن وإراءقهم بالضرائب ، « وأنهم رءبوا فى القءوم إلى ءءة لىءتموا بالسلطان » ، فىءعم نشاطهم ءءارى بسىاسة ضرائبىة رشىءة . وسألوا ولالة الأمور سؤالا ءوءرباً ىءءء علاءتهم الضرائبىة الشرعىة بالءولة ىالمءص فى هل من ءق السلطان أن ىءصل العشر على مءاءرهم ؟ لقد أفى فقهاء القاهرة بسلامة موقف الءولة من الكارمية بءءة أن « السلطان ىءءاء إلى صرف مال كءىر فى عسكر ىبعشه إلى مكة » ، وبأنه ىءوز ءمع تلك الضرىبة وصرفها على المصالب العامة . وعنءما قرئت تلك الفتوى بالءرم الشرىف على رءوس الأشءاء بءضور القضاة والأعان « انطلقء الألسنة بالوقىعة فى القضاة (قضاة القاهرة) وأنهم اعءاءوا اءباع أهواء الماولك ءوفاً على مناصبهم أن ىءزلوا منها . . . وكل واءء

يعلم أن هذا مكس لا يحل تناوله ولا الأكل منه وأن الأكل منه فاسق لا تقبل شهادته لسقوط عدالته ، ولكن الهوى يعمى ويصم ، وما كفتهم هذه الفتاوى بمصر حتى بعثوا بها فقرئت بالحرم الشريف على رؤوس الأشهاد . . . والجدير بالملاحظة بعد ذلك أن يسجل الراوى ما ألع إليه الفقهاء والتجار جميعاً بعد ذلك : كيف يحاول السلطان دعم موقفه التعسفى بفتاوى أهل العلم والشرع وهو يعلم أن شاه رخ ملك الشرق كان يبعث بالإنكار على أخذ العشور بساحل جدة^(١) ! وغنى عن البيان أن شاه رخ إنما قصد من وراء ذلك تأليب الشعب وإثارة سخط التجار من الكارمية وغيرهم على سلطان المماليك .

فليس غريباً بعد ذلك كله أن إعداد الكارمية أخذت في القلة حتى ذكر ابن تغرى بردى في سنة ٨٥٩ هـ (سنة ١٤٥٥ م) أن الكارمى لم يظهر في الأسواق المصرية في تلك السنة^(٢) ومنذ سنة ٨٨٩ هـ (سنة ١٤٨٤ م) لا تذكر عنهم المصادر شيئاً^(٣) . وبعد أن كان منصب كبير التجار يكاد أن يكون مقصوراً على الكارمية لما بلغوا من مكانة اجتماعية وتجارية ومالية ، قل أن يصل واحد منهم إلى ذلك المركز منذ أواسط القرى التاسع الهجرى . كما أن مقام كبير التجار نفسه قد فقد كثيراً مما كان يحاط به من تجلة وتقدير واحترام . إذ بلغ الأمر أن أميراً من كبار أمراء المماليك أمسك في رمضان سنة ٨٢٧ هـ (أغسطس سنة ١٤٢٥ م) نور الدين الطنبدى كبير التجار وضربه ضرباً مبرحاً «لعماد وقع منه»^(٤) في حقه . والواقع أن كبار التجار — وبخاصة الكارمية — قد أصبحوا مجرد مندوبين للسلطان في الأسواق يكسبون عيشهم في ركابه بعد ذلك التحكم الذى فرضه على تجارتهم ، فلا غرابة إذا

(١) درر الفرائد ص ٣٠٢ . راجع أيضاً ابن تغرى بردى — المنهل الصافى ج ٢ ص ٣٦٤ —

٣٦٥ و ج ١ ص ٢٥١ — ٢٥٢ .

(٢) ابن تغرى بردى — منتجات من حوادث الدهور ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٣) ابن إياس — بدائع الزهور (اسطنبول) ج ٣ ص ٢٠٢ . يلاحظ من نص ابن إياس أن الأستاذ فيشيل لم يكن مصيباً حين جعل سنة ٨٨١ هـ وسنة ١٤٧٦ م نهاية عهدنا بالكارمية .

(٤) ابن حجر — إنباء الغمر ج ٢ ص ٢٠٧ ب . راجع أيضاً ابن تغرى بردى — المنهل

الصافى ج ٣ ص ٥٢٧ .

سرى عليهم ما سرى على الموظفين وقتئذك من ضرب ومصادرة وغير ذلك . وفي الوقت الذى ضعف فيه نفوذ الكارمية ومال نجمهم إلى الزوال اتسعت طائفة تجار السلطان وعظمت أهميتهم — وكان السلطان يتخيرهم من أنشط التجار ومن أعرق الأسر التجارية وأقواها نفوذاً ومنهم من كان من الكارمية أنفسهم . ولم تعد أهم مشروعات تجار السلطان استجلاب الرقيق بل وقف إلى جانبها مشروعات تجارة الفلفل والتوابل السلطانية واستيرادها . ولذلك كله لم يكن من الغريب أن يصبح أهم تاجرين في مصر قبيل الفتح العثماني « تاجرا لحوم » يسعيان إلى استجلابها من جهات القطر المختلفة لتوفيرها لسكان القاهرة عامة وللمماليك خاصة ^(١) . ولهذا دلالة التاريخية الهامة إذ تضائلت مكانة التاجر المصري حتى أصبح مجرد تاجر محلي ليس له من أثر يذكر في التجارات الدولية التي احتل فيها مكاناً مرموقاً طوال عصرى الأيوبيين والمماليك .

وهكذا يسدل الستار عن طبقة الكارمية بعد أن كان « كل تاجر منهم كالملك بين جند وأعوان ومماليك وخدام وكان لهم مؤن كثيرة وإمكان . وآثار فنادق الكارم بمصر تنبئ عن تحقيق هذا الشأن فسبحان الباقي بعد فناء خلقه لا إله إلا هو الرحيم الرحمن ^(٢) »

ولعل من أهم ما يجدر معالجته بعد ذلك من تاريخ الكارمية أن نلاحظ أن الطبقة الوسطى — وعلى رأسها هؤلاء التجار الكبار — مع ما بلغت من تقدم ومكانة اجتماعية واقتصادية لم تتمكن من الوصول إلى الحكم أو الدفاع عن مصالحها دفاعاً متجماً عندما أزفت ساعة الخطر واحتكر السلطان تجارتهم . إن طبيعة أرض مصر المنبسطة السهلة قد صنعت الكثير لتقرير مستقبل البرجوازية المصرية سواء في ازدهارها ونضارتها ما بين القرن العاشر والرابع عشر أم في عهد اندحارها في القرن الخامس عشر م عندما عجزت عن الوقوف في وجه النظام الإقطاعي . فبينما استطاعت البرجوازية الغربية أن تقيم المعادل التي تتيح لها فرص الدفاع عن نفسها لم تتمكن البرجوازية المصرية من تحقيق

(١) ابن إياس — نفس المرجع (اسطنبول) ج ٤ ص ٢٤٣ و ٣٢٠ و ٣٣٩ و ٤٨٠ .

(٢) الأسدي — التيسير والاعتبار ص ٢١ — ٢٢ .

شئ من ذلك لأن مصر الوسيطة كانت قائمة كدولة قوية متماسكة لا كدولة مفككة كما كان الحال بالنسبة لدول أوروبا في العصر الوسيط . لذلك كانت كلمة واحدة من السلطان كفيلة بالقضاء على كل ثورة تقوم بها دفاعاً عن مصالحها كما حدث بالنسبة لثورة الإسكندرية سنة ٧٢٦ هـ (١٣٢٦ م) وغيرها من ثورات القاهرة . هذا عامل جوهري ، أما العامل الثاني فنستقيه من تطور مصر التجارى نفسه ويرتد إلى أن الإسلام قد رحب بنشأة المدنية وتقدمها وتقدم التجارة في أساس تشريعه وتكوينه التاريخي من ناحية وأن مصر من ناحية أخرى لم تتعرض لغارات بربرية جارفة تكتسح المدن كما حدث بالنسبة لأوروبا . ولذلك كله لم يتبلور بين البرجوازية والإقطاع في مصر : ذلك الصراع الذى نعرفه في تاريخ البرجوازية الغربية .

والجدير بالتقدير والتأمل أن يأتى موقف الدولة من الكارمية في الوقت الذى بلغت فيه البرجوازية المصرية أقصى قوتها الاقتصادية والاجتماعية بينما أخذ الفساد يدب سريعاً فى النظام السياسى الإقطاعى والبيروقراطى الذى يقوم السلطان على قمته . ولذلك لم يكن من الغريب أن تصل الطبقة التجارية — وبخاصة الكارمية — إلى المكانة التى تراهم فيها ساسة العصر وحكامه الموجهين لمستقبل مصر ؛ فيكون لها من التأثير الفعال ما لا يقل عن تأثير طبقة المماليك والإقطاعيين أنفسهم لولا بناء الدولة المركز والبيروقراطى القائم على المماليك ولولا الحرب الكثيرة المتلاحقة التى فرضها على مصر مكانتها من العالم الإسلامى فى ذلك الوقت — وهو فى الواقع مكانة الدفاع عن الحضارة الإسلامية أمام الفرنج من الغرب والمغول من الشرق ، بل ربما كان يمكن أن يهدد أولئك المغول حضارة العالم الوسيط شرقاً وغرباً لولا نجاح مصر فى كبح جماحهم ورد اعتداءاتهم . ولكن هذه الاعتبارات التاريخية الكبرى لا يجب أن تنسينا حقيقة الموقف الذى وقفه المماليك حين ضحوا بهذه البرجوازية ومستقبلها — إذ أنهم لم يكونوا إلا مدافعين عن أنفسهم وحياتهم المترفة ومصالحهم الخاصة ومستقبلهم الخاص فى مصر . فبعد أن عجزوا عن إصلاح حياتها الزراعية أو بعد أن أفسدوا حياتها الزراعية — احتكروا لأنفسهم حياتها التجارية .

فصر التي أفلتت من تخريب التتار وغاراتهم لم تفلت من تخريب أشباههم في مصر ؛ وهم ممالك القرن الخامس عشر م . وفي الوقت نفسه لا يجب أن تنسينا هذه الظروف الحاية الظروف - العالمية الجديدة التي كانت تمر بالتجارة المصرية وتجارة الكارمية بوجه خاص . فالفصل الختامي لتاريخ تجارة التوابل وسال الشرق والسياسة التي وضعتها مصر للتحكم فيها لا تحدد علاقات الدول التقليدية المتاجرة مع مصر بقدر ما تحدد الأحداث الحاسمة في أوروبا في عصر النهضة - تلك النهضة التي عاصر ابن خلدون وبواكيرها وتنبأ بعظمتها وعظم مكانة أوروبا في ظلها ؛ وكانت تفوقاً بحرياً في أسبانيا والبرتغال - يكال في الواقع أطوار الكفاح الإنساني في العصر القديم وفي ظل الحضارة الإسلامية ثم في عصر النهضة لهلك أستاذ بحر الظلمات والكشف عنه . وبنجاح البرتغاليين في الكشف عن طريق رأس الرجاء الصالح بمساعدة الملاح العربي ابن ماجد - انتقل مركز الثقل في كفاح مصر عن مستقبل سياستها التجارية إزاء الغرب إلى بحر الهند

وإذا نظرنا إلى تطور الأحداث في البحر المتوسط تجلى لنا كل الجلاء سعى البرجوازية الغربية المتاجرة مع مصر لتوثيق صلاتها بالبرجوازية المصرية وبخاصة الكارمية - وقد قاربت بينهما من الاحتكار السلطاني لتجارتها حتى اشتركا في إعلان استنكارهما لخطة سلاطين مصر واشتركا في عملية تهريب السلع للتخلص من تلك الخطة واشتركا في الكفاح ضد تلك السياسة هجر تجار الغرب الموانئ المصرية ومنهم من كان قد ولد بها ، كما هجر تجار الكارمية مصر لينكمشوا في البحر الأحمر وبخاصة في الحجاز حيث قاموا بتجارة متواضعة نسبياً في موسم الحج .

وفي هذه الظروف الحاية والعالمية الحاسمة عرضت البندقية - موجهة التجارة الزربية في البحر المتوسط - مشروع قناة السويس على السلطان الغوري بعد أن سعى إلى الحصول على معاونتها ضد البرتغال عدوها المشترك (١) .

(١) Charles-Roux : L Isthme et le canal de Suez I p. 39, Wilson : The Suez (١)

Canal - its past, present and future p. 6.

ومصطفى الحفناوى - قناة السويس ج ١ ص ٢٣ - ٢٤

واعتبرت البندقية ذلك المشروع حلاً حاسماً لمواجهة الموقف الجديد . ولكن السلطان الغورى تردد . وكانت الطبقة الوسطى المصرية منهكة القوى ، عاجزة عن التأثير على سياسة الدولة فى تلك الظروف العالمية الخطيرة . وكان الصراع قوياً سريعاً لامتحان سياسة مصر التجارية إزاء الغرب بعد أن أكسبها الزمن والكفاح عنها قوة ومنعة . وفى ظل ذلك الصراع كمن الزوال المحتوم ، ووقع التغير الجديد فى سير التاريخ والتجارة المصرية : انتصر البرتغاليون فى الجنوب وانتصر العثمانيون فى الشمال وانكشفت الطبقة التجارية المصرية والأوربية العاملة معها ، وجف عودهما بعد أداء دورهما التاريخى الباهر فى حدود إمكانيات المجتمع الوسيط القائمة على طريقة إنتاجه « وايدولوجيته » وتوجيهه ، ووعيه ، ومستوى الحضارة الذى حصله .

دكتور صبحى لبيب

المراجع

(١)

الأسدي (عاش في القرن التاسع هـ - الخامس عشر م) محمد بن محمد التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة في التصرف - مخطوط بدار الكتب ٥٤٨٦ تاريخ .

ابن أبيك (عاش القرن الثامن هـ - الرابع عشر م) عبد الله بن أبيك صاحب صرخند - درر التيجان وغرر تواريخ الزمان ٤ ج مخطوط بدار الكتب ٢٦٠٥ تاريخ .

ابن بسام (عاش في القرن الثامن هـ - الرابع عشر م) محمد بن أحمد المحتسب كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة . مخطوط بالمكتبة التيمورية ٢٥ اجماع .

ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ - ١٤٦٦ م) أبو المحاسن يوسف .
(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٢ ج مخطوط بدار الكتب ١٣٤٣ تاريخ .

(٢) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٦ ج مخطوط بدار الكتب ١١١٣ تاريخ .

ابن الجوزى ت ٦٥٤ هـ - ١٢٥٦ م) أبو المظفر يوسف بن غيزاوغلى المعروف بسبط بن الجوزى .

(١) مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ج ٩ مخطوط بدار الكتب ٩٢٧٦ ج وج ١١ و ١٢ مخطوط بدار الكتب ٥٥١ تاريخ .

ابن حبيب (ت ٧٧٩ هـ - ١٣٧٧ م) الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر درة الأسلاك في دولة الأتراك ٤ ج مخطوط بدار الكتب ٦١٧٠ .

ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م) شهاب الدين بن علي
كتاب إنباء الغمر بأبناء العمر ٢ ج مخطوط بدار الكتب ٢٤٧٦ تاريخ .

ابن الفرات (ت ٨٠٧ هـ - ١٤٠٤ م) محمد بن عبد الرحيم بن علي بن أحمد
بن محمد بن عبد العزيز ابن محمد .

تاريخ الدول والملوك (المعروف بتاريخ ابن الفرات) ١٨ ج مخطوط بدار
الكتب ٣١٩٧ تاريخ .

ابن قاضي شهبه (ت ٨٥١ هـ - ١٤٤١ م) أبو بكر بن أحمد بن محمد بن
عمر تقي الدين

(١) تاريخ ابن قاضي شهبه ٧ ج مخطوط بدار الكتب ٣٩٢ تاريخ -
تصوير شمسي عن نسخة المكتبة الأهلية ببائيس .

(٢) الدر الثمين في سيرة نور الدين مخطوط بدار الكتب ٢٣٩٤ تاريخ .

ابن المجاور (ت ٦٩٠ هـ - ١٢٩١ م) يوسف بن يعقوب بن محمد
تاريخ ابن المجاور أو كتاب المستنصر ٢ ج مخطوط بدار الكتب
٢١٧٧ تاريخ .

ابن واصل (ت ٦٩٧ هـ - ١٢٩٧ م) جمال الدين .
مفرج الكروب في دولة بني أيوب ٢ ج مخطوط بمكتبة جامعة الإسكندرية
تصوير شمس عن مخطوط المكتبة الأهلية ببائيس .

البهاء الجندی (ت ٧٣٢ هـ - ١٣٣٢ م) أبو عبد الله يوسف بن يعقوب
السلوك في طبقات العلماء والملوك ٣ ج مخطوط بدار الكتب ٩٩٦ تاريخ

الخالدي (ت ٩٣٧ هـ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ م) محمد بن لطف الله بن عبد الله
بن عبيد الله العمري .

كتاب المقصد الرفيع المنشأ الحاوي إلى صناعة الإنشاء . مخطوط بمكتبة
جامعة فؤاد الأول ٢٤٠٤٥ . تصوير شمس عن المكتبة الأهلية ببائيس .

درر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة . مخطوط بدار الكتب ٣٧ م تاريخ .

الصفدي (ت ٧٦٤ هـ - ١٣٦٣ م) صلاح الدين خليل بن أبيك الوافي بالوفيات ١٧ ج . مخطوط بدار الكتب ١٢١٩ تاريخ .

العبدري (عاش في القرن السابع هـ - الثالث عشر م) محمد بن محمد بن علي رحلة العبدري إلى الحجاز مخطوط بالمكتبة التيمورية ٢٢١٨ تاريخ .
العيني (ت ٨٥٥ هـ - ١٤٥١ م) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسن بن يوسف بن محمود .

عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ٦٩ ج مخطوط بدار الكتب - ١٥٨٤ تاريخ .

المقريزي (ت ٨٤٥ هـ - ١٤٤١ م) تقي الدين أحمد بن علي . كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ٤ ج مخطوط بدار الكتب ٤٥٥ تاريخ .
تصوير شمس عن مخطوط المكتبة الأهلية بباريس .
٣ ج مخطوط آخر بالدار ٣٣٣٧ تاريخ منسوخ عن سابقه .
٢ ج مخطوط ثالث بالدار ٤٦٤ تاريخ تصوير شمس عن نسخة مكتبة جامعة كمبردج .

النويري (ت ٧٣٢ هـ - ١٣٣٢ م) أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدايم التميمي القرشي .

نهاية الأرب في فنون الأدب ٤٠ ج مخطوط بدار الكتب ٥٥١ تاريخ تصوير شمس عن الأجزاء المخطوطة المحفوظة بالاستانة .
٤ ج مخطوط ثان بالدار ٥٩٢ معارف عامة . تصوير شمس عن مكتبة الفاتيكان .

٥٥ ج مخطوط ثالث بالدار ٥٤٩ معارف عامة .

(٢)

ابن إياس (ت ٩٣٠ هـ - ١٥٢٤ م) محمد بن أحمد
بدائع الزهور في وقائع الدهور ٣ ج القاهرة سنة ١٣١١ ونفس المرجع

Ed. Paul Kahle, M. Mustafa & Moritz Sobernheim 3 vols. Istanbul, 1931-6.

ابن بطوطة (ت ٧٧٦ - ١٣٧٧ م) محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم
اللوائي الطنجي
تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

Ed. X Fr. Tr. Defréméry et Sanguinetti 4 vols. Paris, 1855.

ابن تغرى بردى :
(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . صدر منه ١٠ ج . القاهرة
سنة ١٩٢٨ - سنة ١٩٤٩ م
ونفس المرجع

Ed. William Popper, University of California Publications. Vols. V-VIII
1909-1936.

(٢) منتخبات من حوادث الدهور .

Ed. William Popper. California, 1930.

(٣) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي

Ed. G. Wiet, Le Caire, 1932.

ابن جبير (ت ٦١٤ هـ - ١٢١٧ م) محمد بن أحمد .
تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار

Ed. William Wright, 2nd. Ed. revised by M.J. De Goeje Leiden, 1907.

ابن الجوزى
مرآة الزمان

Ed. James Richard Jewett, Chicago, 1907.

ابن الحاج (ت ٧٣٧ هـ - ١٣٣٦ م) محمد بن العبدري .
المدخل ٣ ج القاهرة سنة ١٢٩١ .

ابن حجر العسقلاني
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤ ج حيدر آباد سنة ١٣٤٨
ابن خرداد به (٣٠٠ هـ - ٩١٢ م) عبيد الله بن عبد الله
المسالك والممالك

Ed. De Goeje. Leiden, 1889.

ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ - ١٤٠٥ م) عبد الرحمن بن محمد .
مقدمة ابن خلدون

Ed. M. Quatremère. 3 vols. Paris, 1858.

ابن دقماق (ت ٨٠٩ هـ - ١٤٠٦ م) إبراهيم بن محمد بن أيمن العلاني
الانتصار بواسطة عقد الأمصار ج ٤ و ٥ نشر فولرز القاهرة سنة ١٣٠٩
ابن سعيد (ت ٦٧٣ هـ - ١٢٧٥ م) علي بن موسى المغربي
(١) كتاب الجغرافية في الأقاليم السبعة .

Ed. Y. Kamal : op.

ابن شاهين الظاهري (ت ٨٧٢ هـ - ١٤٦٧ م) غرس الدين خليل
زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك

Ed. Paul Ravaisse Paris, 1894.

ابن الشحنة (ت ٨٨٢ هـ - ١٤٧٧ م) أبو الوليد إبراهيم بن محمد .
كتاب لسان الحكام في معرفة الأحكام . الإسكندرية سنة ١٢٩٩
ابن شداد (ت ٦٣٢ هـ - ١٢٣٤ م) يوسف بن رافع بن تميم
النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية . القاهرة سنة ١٣١٧ .

ابن الفرات :

تاريخ الدول والملوك المعروف بتاريخ ابن الفرات ٢ ج . نشر الدكتور
قسطنطين زريق والدكتور هـ ن . عز الدين . بيروت سنة ١٩٣٦

ابن الفقيه (عاش في القرن الثالث هـ - التاسع م) أحمد بن محمد الهمداني
مختصر كتاب البلدان

Ed. De Goge. Leiden, 1885.

ابن ماجد (ت حوالى ٩٠٠ هـ - ١٤٩٥ م) شهاب الدين أحمد .
كتاب فى علم البحار نشره فيران بعنوان :

Ferrand, Grabriel (Ed.) Instructions nautiques et routiers Arabes et
Portugais des XVe. et XVIe. siècle. 2 vols. Paris, 1925.

ابن المقفع (عاش في القرن السابع هـ - الثالث عشر م) ساويرس « أسقف
الآشموين » .

تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف بسير البيعة المقدسة . نشر
الدكتور عزيز سوريال عطية والدكتور اسولد برمستر والأستاذ يسى
عبد المسيح ٢ ج . القاهرة سنة ١٩٤٣ - سنة ١٩٤٨ .

ابن ممتى (ت ٦٠٦ هـ - ١٢٠٩ م) الأسد .
كتاب قوانين الدواوين . نشر الدكتور عزيز سوريال عطية . القاهرة
سنة ١٩٤٣ .

ابن الوردى (ت ٧٥٠ هـ - ١٣٤٩ م) أبو حفص عمر .
تاريخ ابن الوردى ٢ ج . القاهرة سنة ١٢٨٥

أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ - ١٢٦٧ م) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن
عثمان شهاب الدين الملقب بأبى شامة .

كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ٢ ج القاهرة سنة ١٢٨٨

أبو الفدا (ت ٧٣٢ هـ - ١٣٣١ م) عماد الدين اسماعيل

كتاب المختصر فى أخبار البشر ٤ ج . القاهرة سنة ١٣٢٥

أبو مخزومة (عاش في القرن العاشر هـ — السادس عشر م) عبد الله الطيب بن
عبد الله بن أحمد .
كتاب تاريخ ثغر عدن

Ed. Oscar Lofgran. Leiden, 1936

ألف ليلة وليلة . القاهرة سنة ١٣٢٣

التطيلي (عاش في القرن السادس هـ — الثاني عشر م) بنيامين بن بونة .
رحلة بنيامين التطيلي نقلها إلى العربية عن الأصل العبري عزرا حداد .
بغداد سنة ١٩٤٥

الخزرجي (ت ٩٠٢ هـ — ١٤٩٦ م) علي بن الحسن .
العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية . نشر الشيخ محمد العسال ٢ ج .
ليدن سنة ١٩١٨ .

الذهبي (ت ٧٤٦ هـ — ١٣٤٥ م) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز .
كتاب دول الإسلام ٢ ج . حيدر أباد سنة ١٣٣٧
زترشتين (ناشر) :

Zeterstéen, K.V. (Ed.) : Beitrage zur Geschichte der Mamluken-
Sultane. Leiden, 1919.

السخاوي (ت ٩٠٢ هـ — ١٤٩٧ م) محمد بن عبد الرحمن .
(١) التبر المسبوك في ذيل السلوك . نشر أحمد زكي . القاهرة سنة ١٨٩٦
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٤ ج . القاهرة سنة ١٣٥٤
القاسي (ت ٨٣٢ هـ — ١٤٢٩ م) محمد بن أحمد .
شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام . نشر فستفلد . ليزج سنة ١٨٥٩
القلقشندي (ت ٨٢١ هـ — ١٤١٨ م) أحمد بن علي .
(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١٤ ج . القاهرة سنة ١٤١٣ —
سنة ١٩١٩)
(٢) ضوء الصبح المسفر وحنى الدوح المثمر . القاهرة سنة ١٩٠٦

المقدسى (عاش في القرن الرابع هـ - العاشر م) محمد بن أبي بكر البناء الشامي
المقدس المعروف بالبشارى .
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم

Ed. De Goge. Leiden, 1906.

المقريزى :

كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك . نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة .
ظهر منه جزاءان من خمسة مجلدات . القاهرة سنة ١٩٣٤ - ١٩٤٣
ناصر خسرو علوى (ت ٤٥٢ - ٤٥٣ هـ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ م) أبو معين
ناصر بن خسرو بن حارث .
سفر نامه . ترجمة الدكتور يحيى الخشاب . القاهرة سنة ١٩٤٥

(٣)

Adler, Elkan Nathan : Jewish Travellers. London, 1931.

Breydenbach, Bernard de : Les Saints peregrinations de Bernard de
Breydenbach (1483). Texte et traduction annotée par le pir: F.
Larrivaz (Extraits relatifs à l'Egypte). Le Caire, 1904.

Matthew Paris's English History Translated from the Latin by the
Rev. J.A. Giles. 2 vols. London, 1853.

Symon Semeons : Itineraire à la Terre Sainte (1322-1324), Ed. Y.
Kamal : op. cit. IV, II.

Tafur, Pero : Travels and Adventures (1435-1439). London, 1920.
Youssef Kamal (Ed.) : Monumenta cartographica Africae et Aegypti
15 vols. Paris, 1926-1938.

(٤)

عبد الحميد عابدين . بين الحبشة والعرب . القاهرة (بدون تاريخ)

محمد عمر بن عبد العزيز بن عبد الرحم بن نجم الدين بن محمد صلاح الدين
(ت ١٢٥٢ هـ - ١٨٤٦ م)

الشهير بابن عابدين: نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف (مطبعة
معارف سورية الجليلية سنة ١٣٠١)

مصطفى الحفناوى (دكتور): قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ٢ ج.
القاهرة سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

نقولا زيادة: رواد الشرق العربي في العصور الوسطى. القاهرة سنة ١٩٤٣

(٥)

Atiya, A.S. : The Crusade in the Later Middle Ages. London. 1938.

Budge, E.A. Wallis : A history of Ethiopia, Nubia and Abyssinia 2 vols.
London, 1928.

Charles-Roux, J. : L'isthme et de Canal de Suez. 2 vols. Paris (S.D.).

Day, Clive : Economic development in Europe. New York, 1949.

Dozy, R.P.A. : Suppléments aux dictionnaires Arabes. 2e. [Ed. 2 vols.
Lyde-Paris, 1927.

Encyclopedia of Islam.

Fischel, Walter : Uber die Gruppe der Karimi-Kanfleute. Ein Beitrage
Geschichte des Orient-handels unter den Mamluken (Studia
Arabica I, Rome, 1937). G. by Littmann in Orientalia, 1939.

Heyd, W. : Histoire du commerce du Levant au Moyen Age. Ed.
Française profondue et considérablement augmentée par l'auteur,
Fr. Tr. Furcy Raynaud. 2 vols. Leipzig, 1885-6.

Lane, Frederic C. : Andrea Barbarigo, Merchant of Venice (1418-
1449). Baltimore, 1944.

Pirenne, H. : Economic and social history of Medieval Europe. 2nd.
Ed. London, 1937.

Strauss, E. : History of the Jews in Egypt and Syria under the Mamluke rule (in Hebrew). Jerusalem, 1944.

Wiet, Gaston et Hauteœur, L. : Les Mosquées du Caire. 2 vols. Paris, 1932.

Wilson, Arnold T. : The Suez Canal. Its Past, Present and Future. London, 1933.

